

سُئِلَ الْبَيْتُ فِي الصَّلَاةِ

أَحْكَامَهُ وَأُودِلَتْهُ

د. محمد عز الدين الغرياني

سلسلة المباحث الفقهية (1)

سُيُدُ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ

أحكامه وأدلته

د. محمد عز الدين الغرياني

الطبعة الأولى 2007

مقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه وسلم .

وبعد

فهذا الكتاب الأول من سلسلة ((المباحث الفقهية)) ، يعنى بدراسة أحكام السدل في الصلاة ، وبيان الأدلة الشرعية له ، والتوفيق أو الترجيح بينها وبين الأدلة المثبتة للقبض ، ويهتم ببيان الخلفاء الراشدين ، والصحابة المكرمين ، والأئمة المهديين من التابعين ، وتابعيهم ، الذين كانوا يسدلون أيديهم في الصلوات .

كتبت استجابة لرغبة أمانة الأوقاف ، وعدد من المشايخ الأجلة الكرام ، وبياناً لسنة من السن التي عمل بها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، والتي صار كثير من الناس يشكك فيها ، ويتهم الملتزمين بها بالقصور والتقصير ، والمخالفة لأوامر الدين ، وبالاتباع عن منهج السلف المرضيين .

فإن وفقنا فمن الله ، وما توفيقي إلا به ، عليه توكلت وإليه أنيب .

محمد عز الدين الغرياني¹

1 - اسمي المشهور به في الواقع هكذا ، وفي الأوراق الرسمية محمد محمد عز الدين الغرياني ، واعتبرت أنه اضح على جميع كسبي الاسم المشهور ، وإنما ذهبت على هذا حتى لا تضل كسبي بكتب والذي - رحمه الله - الذي كان يضع على كتبه عز الدين الغرياني ، بما اشتهر به ، وعلى كل فهذا الكتاب جاء بعد وفاة والذي يدللنا بسنن .

الوكالة الليبية لترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي - ليبيا

هاتف 9090509 - 9096379 - 9097074

بريد مصور : 9097073

البريد الإلكتروني : nat_lib_liby@hotmail.com

مردمك 5 - 0040 - 1 - 9959 - 978 ISBN

مرقم الإيداع بدار الكتب الوطنية بنغازي 1 / 2007 ف

تمهيد

مصطلحات البحث

يوجد في هذا البحث مصطلحات متعددة ، ينبغي للقارئ الإلمام بها أولاً ، حتى تكون الصورة واضحة عنده حينولوج إلى الموضوع ؛ لاعتماد البحث عليها ، في عدد من النقاط والمواطن ، وأهم هذه المصطلحات :

- 1 — معنى السنة المتواترة .

- 2 — معنى عمل أهل المدينة .

أولاً : معنى السنة المتواترة :

السنة في اللغة :

تطلق السنة في اللغة على معان متعددة ، منها :

— السيرة والطريقة المعتادة ، التي يتقرر العمل بمقتضاها ، قال تعالى :
﴿ سنة الله في الدين خلو من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلاً ﴾¹ أي لطريقته وعاداته من الانتقام من مكذبي الرسل ، وإزالة العذاب هم² ، وقال صلى الله عليه وسلم : ((لتبعن سنن الذين من قبلكم))³ أي طريقتهم . وهي بهذا المعنى تشمل السيرة والطريقة الحسنة والسيئة ، قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — : ((من سن في الإسلام سنة حسنة ، فعمل

1 — سورة الأحزاب 62 .

2 — تفسير الكشاف ج 2 ص 246 .

3 — صحيح مسلم — النوري — ج 16 ص 189 ، كتاب العلم .

بها بعده ، كتب له مثل أجر من عمل بها ، ولا ينقص من أجورهم شيء .
ومن سنّ في الإسلام سنة سيئة ، فعمل بها بعده ، كتب له مثل وزر من
عمل بها ، ولا ينقص من أوزارهم شيء ¹ .
وقال الشاعر :

فلا تجزعن من سيرة أنت سرقها فأول راض سنة من يسيرها
— المثال المتبع ، والإمام المؤتم به — ومنه قول لبيد بن ربيعة :
من معشر سنت لهم آباؤهم ولكل قوم سنة وإمامها
— الطبيعة ، قال الأعشى :

كريم شمائله من بني معاوية الأكرمين السنن
ووزن لفظ السنة فُعلة بمعنى مفعولة ، من سن الماء يسنه إذا ولى صبه ،
والسن الصب للماء ، والعرب شبهت الطريقة المستقيمة بالماء المصبوب ،
فإنه لتوالي أجزاء الماء فيه على هُج واحد ، يكون كالشيء الواحد ² .

السنة في الاصطلاح :

يقصد بالسنة في الاصطلاح : كل ما صدر عن رسول الله — صلى الله عليه
وسلم — من قول ، أو فعل ، أو تقرير ³ .
— فالسنة القولية هي : كل ما عبر فيه رسول الله — صلى الله عليه وسلم ،
عما يقصده من المعاني بالقول ، مثل قوله :

1 — المرجع السابق ص 194 .

2 — المصباح الثمر ج 2 ص 345 مادة سنن . تفسير الرزقي ج 3 ص 54 .

3 — أصول الفقه — أبو زهرة ، ص 105 : تاريخ الفقه الإسلامي ، محمد السادس ، ص 56 .

((مروا الصبيان بالصلاة لسبع سنين ، واضربوهم عليها في عشر ،
وفرقوا بينهم في المضاجع)) ¹ .

((لا تبع ما ليس عندك)) ² .

((رحم الله رجلا سمحا إذا باع ، وإذا اشترى ، وإذا اقتضى)) ³ .

— والسنة الفعلية هي : كل ما فعله النبي — صلى الله عليه وسلم — ،
ومارسه في حياته الخاصة والعامة ، مثل أدواته للصلوات الخمس ، ولتناسك
الحج ، وقضائه بالشاهد واليمين .

— والسنة التقريرية هي : أن يرى النبي — صلى الله عليه وسلم — فعلا ،
أو يسمع قولاً ، أو يعلم به ، فيقره ، ولا ينكر عليه ، مع قدرته على
الإنكار .

فهذا الإقرار يدل على جواز الفعل وإباحته — :

1 — أن النبي — صلى الله عليه وسلم — لا يسكت عن باطل ، ولا يرضى
بمعصية .

2 — أن الله افترض عليه التبليغ ، وأوجب عليه البيان .

ومن أمثلة السنة التقريرية :

ما جاء عن أنس — رضي الله عنه — قال : كانت الحبشة يزفنون بين يدي
رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ، ويرقصون ، ويقولون : محمد عبد

1 — السنن الكبرى ج 3 ص 84 .

2 — الترمذي — العارضة — ج 5 ص 241 .

3 — صحيح البخاري — فتح الباري — ج 5 ص 210 ، 211 .

صالح . فقال رسول الله _ (صلى الله عليه وسلم _ : ما يقولون ؟ قالوا :
يقولون : محمد عبد صالح .¹

فهذا الحديث دل على مجموعة إقرارات منه _ صلى الله عليه وسلم _ :

- 1 _ إقراره للرقص المؤدب والمعبور² .
- 2 _ إقراره للمدح النبوي والنطق به ((محمد عبد صالح)) .
- 3 _ إقراره لجواز الاستماع إلى المدح .
- 4 _ إقراره لتكرار المدح ((يقولون)) .
- 5 _ إقراره لإدخال المدح النبوي في الغناء .
- 6 _ إقراره للمدح الجماعي ((يقولون)) .
- 7 _ إقراره لمقارنة الرقص والحركات للمدح النبوي .
- 8 _ إقراره للجهر بالمدح النبوي .
- 9 _ إقراره لحضور الجمهور لاستماع المدح النبوي ((قالوا)) .
- 10 _ إقراره لحضور المسئولين والرؤساء لسماع المدح النبوي ، فرسول
الله _ صلى الله عليه وسلم _ هو قائد الأمة الإسلامية ورئيسها .
- 11 _ إقراره للمدح باللغات الأجنبية .
- 12 _ إقراره لتعدد ألفاظ المدح النبوي وتنوعها ((عبد صالح)) .
- 13 _ إقراره لاختيار الكلمات الجامعة في المدح ((محمد عبد صالح)) .

1 _ سنده صحيح ورواه رجاله رجال الصالحين ، مسند الإمام أحمد ، الفتح ج 17 ص 228 .

2 _ تفسيره بأن المقصود به التدريب على آلات الحرب بعيد ، كما بيته في كتابي ((نظرية الغناء و الآلات في ميزان الشريعة
الإسلامية)) .

فكلمة ((عبد)) تدل على مدحه بكل ما جاء في الإسلام من محاسن ، لأنها
تعبّر عن التزامه الديني بكل أوامر الشريعة العبادية ، والعملية ،
والأخلاقية ، والاجتماعية ، وبكل نواهيها ، وكذلك كلمة ((صالح)) .
فكأنهم قالوا : محمد الكريم ، الصادق ، الأمين ، المحب ، الطاهر ، العف ،
الرؤوف ، الرحيم ، الراكع ، الساجد ، الرجل ، الشجاع ، المجاهد ،
المصابر ، المثابر

14 _ إقراره الضمني لنقل المدح عبر وسائل الإعلام ، لأنه يعرف أن ما
يفعله _ صلى الله عليه وسلم _ سينقله الصحابة ، ولا فرق في النقل
بين وسيلة ووسيلة .

15 _ إقراره للترجمة ((ما يقولون ؟)) قالوا : يقولون : محمد عبد صالح .

16 _ إقراره لمعرفة الصحابة والمسلمين للغات الأجنبية .

17 _ إقراره للتواصل مع الفنون الشعبية للشعوب المختلفة .

18 _ إقراره لزيارة الفرق الفنية للأماكن ، فإن هؤلاء الراقصين كانوا فرقة
حبشية .

19 _ إقراره للتعبير عن الأفراح بأدوات التعبير المختلفة ، الحركة ،
والكلمة .

20 _ إقراره لقبول الصالح من الثقافات الوافدة .

21 _ إقراره لعدم التناقض بين توقيفه _ صلى الله عليه وسلم _ والزفرن

بين يديه .

22 - إقراره لحضور الرؤساء والمسؤولين للحفلات الفنية المؤدية والمترتبة ،
فرسول الله - صلى الله عليه وسلم - كما سبق - هو قائد الأمة
ورئيسها .

23 - إقراره لجواز التسلية والترفيه عن المسلمين ، وعباد الله الصالحين .
24 - إقراره للاقترب من أهل الفن المؤدب والملتزم ((يزفون بين يدي
رسول الله - صلى الله عليه وسلم -)) .

25 - إقراره للعناية بفهم ما يقوله الآخر ((ما يقولون)) .

26 - إقراره الضمني لنقل الحفلات الفنية المؤدية . انظر فقرة 14 .

27 - إقراره لحضور الجمهور لمشاهدة الرقص المؤدب .

28 - إقراره لجعل حصة ترفيهية في أماكن التعليم ، باعتبار أن رقص
الحبشة كان في المسجد ، والمسجد كان مدرسة للتعليم في الزمن

الإسلامي الأول .

29 - إقراره لعدم التعارض بين التحييس ، وبين استغلال الأحباس لصلحة
عامة عابرة ، فإن المكان الذي حدث فيه الرقص والمدح مسجد

وحبس عام .

30 - إقراره لتمييز يوم العيد عن بقية الأيام ، باعتبار أن هذا الرقص كان
في يوم عيد .

31 - إقراره لاجتماع الصغار والكبار في الحفلات الفنية والمدح النبوي ،
فإن هذا الحفل ضم الشاب الصغير كأنس بن مالك ، راوي الحديث ،

والشيخ الجليل ، وهو رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .

32 - إقراره لاجتماع الرئيس بالرعية في المناسبات .

33 - إقراره لتواجد الأحباش في المدينة المنورة ، أي إقراره لتواجد
الجاليات .

34 - إقراره لسماع المعصومين من الغرور الثناء عليهم ، فإن هؤلاء
مدحوا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في وجهه وحضرته .

35 - إقراره لتكرار الحفلات الفنية ، باعتبار أن لفظ ((كانت الحبشة))
يفيد التكرار .

36 - إقراره لتعويد المسلمين على الوسائل ، التي تذيب الفوارق بين
الأحناس والألوان ، فإن هؤلاء الأحباش كانوا قوما سوداء ، وجعلهم
في الواجهة يعود المسلمين عليهم .

37 - إقراره الضمني لإظهار قدرات المسلمين اللغوية ، ومعرفتههم
باللغات ، فإن سؤاهاهم وجوابهم ، سيظهر للقارئ عبر التاريخ ، تلك
المواهب والقدرات اللغوية ((قالوا)) .

38 - إقراره لمصاحبة المترجمين للرؤساء في المناسبات العامة ، فرسول الله -
صلى الله عليه وسلم - كان رئيس الأمة ، وكان معه في تلك
المناسبة عدد من المترجمين ((قالوا)) .

39 - إقراره لمصاحبة المخدم لحادمه في المناسبات ، فأنس - رضي الله
عنه - راوي الحديث ، كان خادم رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

40 - إقراره للترويج عن الخادمين .

41 - إقراره لجواز وصف الأنبياء بالعبودية ((محمد عبد)) .

42 - إقراره لجواز وصف الأنبياء بالصالح ((محمد عبد صالح)) .

43 - إقراره - صلى الله عليه وسلم - لجواز وصفه بالكمال

((عبد صالح)) .

44 - إقراره لجواز اللعب الذي لا معصية فيه ، باعتبار أن الرقص نوع من

أنواع اللعب .

45 - إقراره للسماح للأقليات بالظهور على مسرح وشاشة الحياة ،

فهؤلاء الراقصون كانوا أحببنا ، وكانوا أقلية في المدينة .

46 - إقراره لمتابعة الرئيس ما يصدر عن أفراد شعبه ((ما يقولون ؟)) .

47 - إقراره لعدم معرفة الرئيس باللغات الأجنبية ((ما يقولون ؟)) .

48 - إقراره لصدق التعبير الفني ، فحين نجيش العواطف ، وتقوى

الانفعالات ، يحسن التعبير ويجمل .

49 - إقراره لعدم التعارض بين حضور الرقص المؤدب والورع ، قال -

صلى الله عليه وسلم : - ((ما بال قوم يتزهون عن الشيء

أصنعه ، فوالله إني لأعلمهم بالله ، وأشدهم له خشية))¹ .

50 - إقراره أن ميل طائفة من الطوائف لثقن واللهو المباح ، لا يعتبر معرة

في حقهم ، ولا نقصاً في جانبهم ، ولهذا جاء في صحيح البخاري

((فإن الأنصار يعجبهم اللهو))¹ .

51 - إقراره لتكيف الإنسان مع بيئته الجديدة ، فإن هذه الظاهرة حدثت

في مجتمع الأنصار الذي كان يعجبهم اللهو ، وتكيف معها

المهاجرون .

52 - إقراره لتمييز المجتمع الإسلامي عن بقية المجتمعات الدينية المترمة

والمتحجرة ، التي تحرم جميع أنواع اللهو .

53 - إقراره لتجنب مواقع الغلو والتعمق ، الذي يلحق فيه الشيء المباح ،

بالشيء الفاسد في الحكم .

54 - إقراره لمبدأ التوجيه ، والإرشاد ، والرقابة على الإنتاج الفني

((ما يقولون)) : لأن الفن في الإسلام فن موجه ، وطبيعة الفكرة

الإسلامية حركية دافعة للترقي والارتفاع .

والفن المبتنئ من التصور الإسلامي ، لا يشيد بضعف الكائن البشري

ونقصه وهبوطه ، ولا يملأ فراغ مشاعره وحياته بالنشهي ، الذي لا يؤدي

إلا إلى القلق والحيرة والشعور بالغربة ، والانصاف بالسلبية ، إنما يحرك في

الكائن البشري أشواق الاستعلاء ، ويشحنه بالطاقة ، ويملأ فراغ حياته

بالأهداف التي تطور الحياة وترقيها .

أقسام السنة باعتبار السند :

قسم العلماء السنة باعتبار السند إلى قسمين :

1 - التبع ج 11 ، 12 .

1 - اللؤلؤة والمرجان فيما امر عليه الشيخان رقم 1518

القسم الأول : سنة آحاد : وهي كل خير يرويه الواحد ، أو الاثنان ، أو الأكثر عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، ولم تجتمع فيه شروط المتواتر الآتية .

القسم الثاني : السنة المتواترة ، وهي التي رواها عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جمع من الصحابة ، لا يتصور العقل توافقه على الكذب ، لكثرتهم ، واختلاف أماكنهم ، ثم رواها عن هذا الجمع جمع مثلهم من التابعين ، ثم من تابعي التابعين إلى زمن التدوين ، أي جمع من أول الإسناد إلى آخره .

ويشترط للمتواتر ثلاثة شروط :

الشرط الأول : تعدد الرواة ، بحيث يمتنع تواطؤهم على الكذب ، لاختلاف مشاربهم وبلدانهم .

الشرط الثاني : أن يستوي في ذلك الطرفان والوسط : بأن يكون الرواة جمعاً يؤمن تواطؤهم على الكذب عن الرسول ، ثم يتقلون عن مثلهم .

الشرط الثالث : الاستناد في خبرهم إلى وسائل الحس ، لا إلى العقل .¹

أنواع المتواتر :

يتنوع الحديث المتواتر إلى نوعين :

النوع الأول : المتواتر اللفظي ، وهو الذي رواه الجمع المذكور ، في أول السند ، ووسطه ، وآخره ، بلفظ واحد ، وصورة واحدة .

ومن أمثلته حديث : ((من كذب علي متعمداً ، فليتبوأ مقعده من النار)) ، وحديث ((من بني لله مسجداً ...)) ، وحديث الشفاعة ، وأبين الجدع ، والمسح على الحفين ، والإسراء والمعراج ، وثبع الماء من بين أصابعه ، ورد عين قتادة ، وإطعام الجيش الكثير من الزاد القليل .

النوع الثاني : المتواتر المعنوي ، وهو الذي اتفق فيه رواته على معنى كلي . ومن أمثلته حديث رفع اليدين في الدعاء ، فقد روي عنه - صلى الله عليه وسلم - نحو مائة حديث ، فيها رفع اليدين في الدعاء ، لكنها في قضايا مختلفة ، فكل قضية منها لم تتواتر ، والقدر المشترك فيها - وهو الرفع عند الدعاء - تواتر باعتباره المجموع¹ .

والخير المتواتر بنوعيه يفيد العلم الضروري ، الذي لا يقبل الشك والارتياب ، ويمثله يحصل اليقين بأخبار الأيام السابقة ، وأخبار الأسلاف والأجداد ، وكبار الأحداث ، وما لا نشاهده من الشخصيات والبلدان .

1 - شرح البغية ، ص 3 - تدريب الراوي ، ص 454 - مصطلح الحديث ، عبد الغني عبد الحافظ ، ص 5 - علوم الحديث ومصطلحه ، ص 146 - 151

1 - تدريب الراوي 459 - 460 - علوم الحديث ، ص 148

ثانيا : عمل أهل المدينة ، وحجيته :

1 - معناه :

يقصد بعمل أهل المدينة : العمل الذي كان قائما في عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى آخر حياته ، والذي توارثته الصحابة من بعده : وأورثوه إلى الأجيال من بعدهم من التابعين ¹ .

قال الإمام مالك - رحمه الله تعالى - : الأمر المعمول به عندنا : من لدن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والأئمة الراشدين ، مع من لقيت ² أي من التابعين .

وبدل هذا المفهوم على :

أ - أن المقصود بالعمل : العمل المستمر من عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى زمن التابعين ، لا العمل الذي استحدث بعده - صلى الله عليه وسلم - بسبب المفتين ، والأمراء ، والمختسين .

وهذا فلا يصح القول بأن أهل المدينة قد يكون خفي عنهم ، بعد مفارقة كثير من الصحابة للمدينة سنة من سنن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ويكون علمها من فارقتها ، لأن الكلام على السنة المعمول بها من لدن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .

ب - أن العمل المستمر نوع من أنواع السنة المنقولة بالتواتر ، عشر مرات

1 - الدخيل لتخريج الإسلام ، محمد فاروق ، 256 .

2 - تهذيب الجداول ، ج 1 ، ص 74 .

الآلاف من التابعين في المدينة ، عن عشرات الآلاف من الصحابة فيها ، الذين حضروا المشاهد الأخيرة من حياة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كما قال الإمام الشافعي ¹ . ولهاتين الدالتين :

- كان أهل الأمصار الأخرى قبل فتنة سيدنا عثمان - رضي الله عنه - ومقتله متبعين لأهل المدينة ، ومنقادين لهم ، ولا يعدون أنفسهم أكفاء لهم في العلم ² .

قال سيدنا عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - : علماء الأرض ثلاثة : فرجل بالشام ، وآخر بالكوفة ، وآخر بالمدينة : فأما هذان فيسلان الذي بالمدينة ، والذي بالمدينة لا يسألهما عن شيء ³ لما سبق بيانه ، ولأن ما في الكلام من مسائل الفروع والأصول ، قد استقر في خلافة عمر ⁴ .

- كان العابون من الصحابة يعرفون قدر المدينة ، فقد كان ابن مسعود - رضي الله عنه - وهو أعلم من كان في العراق من الصحابة إذ ذاك ، يفتي

1 - ابن العوالي ، روى الساجي في (المناقب) بسند جيد عن الشافعي ، قال : قيل لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «هل ينسب منكم أحدا إلى أهل المدينة ، ولا يرون لنا في قتال العرب ، وغير ذلك ، كدروب الرأوي للوسطي ص 497 » في «معركة الصحابة» والشاهد أن عدد أهل المدينة عشرات الآلاف ، وزيادة رقم الصحابة على هذا العدد ، لا يصح في شيء ، هذا بل يزيد المسألة تدعيا .

2 - مجمل الفتاوى ، ج 20 ، ص 314 - 315 .

3 - أملاك المؤمنين ، ج 1 ، ص 21 .

4 - مجمل الفتاوى ، ج 20 ، ص 315 .

بافتيا ، ثم يأتي المدينة ، فيسأل علماء أهل المدينة ، فيردونه على قوله ،
فراجع إليهم¹ .

ج - إحدى وسائل معرفة الناسخ والمنسوخ من السنة ، وهو عمل الخلفاء
الراشدين ، الذي يدل على بقاء العمل بالسنة النبوية ، أو على نسخها
((عليكم بسنيي) وسنة الخلفاء الراشدين) .

وهذه الوسيلة لا تتوفر لمدينة أخرى ، نقل إليها الصحابة سنن رسول الله -
صلى الله عليه وسلم - ولو كانت الكوفة ، لأن سيدنا عليا - رضي الله
عنه - كان بالمدينة حين كان بما عمر ، وعثمان ، وما في الكلام من مسائل
الأصول والفروع قد استقر في خلافة عمر .

ومعلوم أن قول أهل الكوفة مع سائر الأمصار قبل الفرقة ، أولى من قولهم
وحديثهم بعد الفرقة ، قال عبيدة السلماني قاضي سيدنا علي - رضي الله
عنه - : رأيت مع عمر في الجماعة ، أحب إلينا من رأيك وحدك في
الفرقة² .

والاستدلال بعمل الخلفاء الراشدين على بقاء السنة أو نسخها ، أخذه
الإمام مالك من منهج الصحابة - رضي الله عنهم - :

- عن أنس - رضي الله عنه - قال : صليت خلف النبي - صلى الله عليه
وسلم - وأبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب

1 - المرجع السابق والجزم 312
2 - المرجع السابق 20 ، 314 - 315

العالمين ، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم¹ .

- عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال : كان النبي - صلى الله
عليه وسلم - ، وأبو بكر ، وعمر ، يصلون العيد قبل الخطبة² .

- عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال : صحبت رسول الله
- صلى الله عليه وسلم - فكان لا يزيد في السقر على ركعتين ، وأبا بكر ،
وعمر ، وعثمان كذلك³ .

ووجه الدلالة في الحديث - كما قال ابن دقيق العيد - أنه ذكر أبا
بكر ، وعمر ، وعثمان ، مع أن الحجة قائمة بفعل الرسول - صلى الله عليه
وسلم - ، ليتبين أن ذلك معمول به عند الأئمة ، لم يتطرق إليه نسخ ،
ولا معارض راجح⁴ .

قال ابن عبد البر ، عند تعرضه للذكر حديثين متعارضين :

- حديث غياث بن ثميم : أنه رأى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
مستلقيا في المسجد ، واضعا إحدى رجليه على الأخرى⁵ .

- وحديث جابر : ((فمى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يضع
الرجل إحدى رجليه على الأخرى ، وهو مستلق على ظهره))⁷ قال :

1 - مع ع

2 - مع ع

3 - مع ع

4 - أحكام الأحكام 2 ، 286

5 - صحيح البخاري 10 ، 24

6 - أبو داود رقم 4855

نرى مالكا بلغه هذا الحديث - حديث جابر - وكان عنده حديث عباد السابق ، الذي حدث به في الموطأ ، ثم أتبعه ما رواه ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب : أن أبا بكر ، وعمر ، كانا يفعلان ذلك ، فكانه ذهب إلى أن نفيه عن ذلك منسوخ بفعله ، واستدل على تسخيه بعمل الخلفيين بعده ، وهما لا يجوز أن يخفى عليهما النسخ في ذلك ، وغيره ، من المنسوخ من سائر سننه - صلى الله عليه وسلم - .

ومن أوضح الدلائل على أن المتأخر من ذلك عمل الخلفاء ¹ .

أخرج الطبراني والإمام أحمد بإسناد حسن عن ابن أبي مليكة قال : قال عروة لابن عباس : حتى ما تفضل الناس بابن عباس ؟ قال ابن عباس : ما ذلك يا عروة ؟ قال تأمر الناس بالعمرة في أشهر الحج ، وقد هئ أبو بكر ، وعمر ، عنهما . قال ابن عباس : قد فعلها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال ابن عباس : أراهم سيهلكون ؟ أقول : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فيقولون : قد هئ أبو بكر ، وعمر ، فقال عروة . هما كانا أتبع لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وأعلم منك . فسكت ابن عباس ، قالوا فخصمه عروة ² .

د - الدلالة الثالثة والثانية فرق بين عمل أهل المدينة ، وعمل الأمصار الإسلامية الأخرى ، في دلالة العمل وحجتيه ، ولهذا لم يذهب أحد من أهل

الأمصار إلى أن عمل مدينة من المدائن حجة يجب إتباعها ، أو يدل على نسخ ما يقبله من السنن ، لا في تلك الأعصار ولا فيما بعدها .

2 أنواعه :

عمل أهل المدينة المنى على النقل ثلاثة أنواع :

أ - نقل شريعة مبتدأ من جهة النبي - صلى الله عليه وسلم - من قول ، أو فعل ، أو تقرير ، أو ترك شيء قام سبب وجوده ، ولم يفعله ؛ أما نقل قوله فيتمثل في الأحاديث المدنية ، التي تعتبر أعلى أحاديث أهل الأمصار وأرضحها باتفاق أهل الحديث ، ولهذا كان البخاري - رحمه الله - أول ما يبدأ في الباب بحديث أهل المدينة ما وجدها ، ثم يتبعها بأحاديث أهل الأمصار ، وهذه ك :

- مالك عن دفع عن ابن عمر .
- ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة .
- مالك عن هشام عن عروة عن أبيه عن عائشة .
- أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة .
- ابن شهاب عن سالم عن أبيه .
- ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة .
- يحيى بن سعيد عن أبي سلمة عن أبي هريرة .
- ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس .
- مالك عن موسى بن عقبة عن كريب عن أسامة بن زيد .

1 فتح الملك 2 ، 295 .

2 - نظر مسند الإمام أحمد مع الفتح ج 11 ص 55 - 56 .

— الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب — وأمثال ذلك ¹

ونقل فعله يظهر في نقلهم أنه ترويضاً من بئر بضاعة ، وأنه يخرج كل عيد إلى المصلي ، فيصلي به العيد ، وأنه كان يخطبهم على المنبر ، وظهره إلى القبلة ، ووجهه إليهم .

أما نقل تقريره فكنتقلهم إقراره لهم على تلقيح النخل ، وإنشاد الأشعار المباحة ، أما نقلهم لتركه ، فيتضمن تصريحهم بأنه ترك كذا وكذا .

ب — نقل الأعيان ، وتعيين الأماكن ، كنتقلهم الصاع والمد ، وتعيين موضع المنبر ، وموقفه للصلاة ، وتعيين الروضة ، والبقيع ، والمصلى .

ج — نقل العمل المستمر ، كنتقل الوقوف ، والمزارعة ، والأذان على المكان المرتفع ، والأذان للصبح قبل الفجر ، وثنية الأذان ، وإفراد الإقامة ² .

3 — حجياته :

يعتبر عمل أهل المدينة ، الذي يجري مجرى النقل ، حجة بإجماع المسلمين ³ ، لأنه قسم من أقسام المتواتر ، يقول القاضي عبد الوهاب : لهذا النوع عندنا حجة ، يلزم المصير إليه ، وترك الأخبار والمقاييس ⁴ .

ولهذا اعتمد عليه الإمام مالك — رحمه الله — ، واعتبره أحد الأدلة الشرعية ، التي يستند إليها في فقهه وفنائه ، وقدمه على خبر الآحاد ⁵ .

1 — أنشأه ، برقعين ج 1 ، ص 708 .

2 — المرجع السابق وجره 708 — 713 .

3 — مجموع الفتاوى ج 20 ص 306 .

4 — التقرير وبتحري ج 3 ، 100 .

5 — بئذ ، تعارض مع عمل أهل المدينة تعارضاً كلياً ، ولم يكن صحيحاً بينهما .

سواء كان الخبر صحيحاً ، أم حسناً ، لـ :

1 — أن عمل أهل المدينة يعتبر بمثابة رواية الجماعة عن الجماعة ، وقد وقع الاتفاق على الترجيح في الروايات بكثرة العدد ، مع التساوي في العدالة ، وذلك لغلبة الظن في جانب الكثرة ، قال ابن دقيق العيد : هذا المرجح من أقوى المرجحات ، فإن الظن يتأكد عند توافد الروايات ، ويقوى إلى أن يصير العلم به يقيناً .

وقال الإمام أحمد : إذا رأى أهل المدينة حديثاً ، وعملوا به ، فهو الغاية ¹ . وقال الإمام الشافعي ليونس بن عبد الأعلى : إذا رأيت قدماً أهل المدينة على شيء ، فلا يدخل قلبك شيء أنه الحق ، وفي رواية : إذا رأيت أوائل أهل المدينة على شيء ، فلا تشك أن الحق ، والله إني لك ناصح . قالها ثلاث مرات ² .

2 — أن النبي — صلى الله عليه وسلم — قضى آخر حياته بالمدينة المنورة ، وبها توفي ، فيكون ما أجمع عليه علماءؤها ، أبعد عن احتمال النسخ من احتماله فيما عليه ، أو يرويه غيرهم .

وقد اتفق العلماء على أن من أسباب الترجيح في الروايات : أن يقتصر أحد الخبرين بما يدل على تأخره عن الآخر ، فالمقترون بما دل على تأخره ، مرجح على ما لم يقتصر شيء من ذلك ، لأنه لتأخره يجب أن يكون

1 — مجموع الفتاوى ج 20 ص 309 ، وكان الإمام يقتصر على مذهب أهل المدينة ، ويقدمه على منعهم هل العراق ، وبل

المسلمين عليه .

2 — المرجع السابق وجره 308 فينبى لعادل ، أحمد الزوي ، 33 .

ناسخا للمتقدم ، ولا غيا للعمل به .¹

قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - على المنبر ، أخرج بالله على رجل ، روى حديثا العمل على خلافه .²

وقال ابن حازم : كان أبو الدرداء - رضي الله عنه - يسأل ، فيجيب ، فيقال : إنه بلغنا كذا وكذا (أي من الأحاديث) بخلاف ما قال ، فيقول : وأنا قد سمعته ، لكنني أدركت العمل على غير ذلك .³

وكان عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - يفتي القيا في العراق ، ثم يأتي المدينة ، فيسأل علماء المدينة ، فيردونه من قوله ، فيرجع إليهم .⁴

وقال ابن أبي الزناد : كان عمر بن عبد العزيز يجمع الفقهاء ، ويسألهم عن السنن والأقضية التي يعمل بها ، فيثبتها ، وما كان منه لا يعمل به الناس ألعنه ، وإن كان مخرجة ثقة .

وقال ابن مهدي : السنة المتقدمة من سنة أهل المدينة خير من الحديث .⁵ أي لتواترها .

قال الإمام مالك - رحمه الله تعالى - لأبي يوسف : - أجل أصحاب أبي حنيفة - لما سأله عن الصاع والمد ، وأمر أهل المدينة بإحضار صيغاتهم ، وذكروا أنه أن إسنادها من أسلافهم : أتري هؤلاء يكذبون ؟ قال : لا والله

1 - صول لفقه ، مطبوع في 382 ، مجلة دار الحديث ، العدد الرابع عشر من 64 - 65

2 - ترتيب التارك

3 - تاريخ السني - ج 1 ص 312 - 313

4 - مجموع الفتاوى 20 : ص 312

5 - ترتيب الحديث

ما يكذبون . فقال : رجعت إلى قولك يا أبا عبد الله ، ولو أرى صاحبي - أبي حنيفة - ما رأيت ، لرجع كما رجعت .

وسأله عن صدقة الخضراوات ، فقال الإمام مالك : هذه مياقيل أهل المدينة ، لم يؤخذ منها صدقة على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولا أبي بكر ، ولا عمر ، رضي الله عنهما .

وسأله عن الأحباس ، فقال : هذا حبس فلان ، وهذا حبس فلان من الصحابة . فقال أبو يوسف : قد رجعت يا أبا عبد الله ، ولو رأى صاحبي ما رأيت ، لرجع كما رجعت .¹

فأبو يوسف أحد الأئمة المجتهدين اجتهدا مطلقا ، لما اجتمع بمالك ، وسأله عن هذه المسائل ، وأجاب مالك بنقل أهل المدينة المتواتر ، رجع أبو يوسف إلى قوله ، وقال : لو رأى صاحبي مثل ما رأيت ، لرجع مثل ما رجعت . أي أنه اعتبر هذا النقل حجة عند صاحبه أبي حنيفة ، كما هو حجة عند غيره ، لكن أبو حنيفة لم يبلغه هذا النقل ، كما لم يبلغ غيره من أئمة الحديث .²

واعتماد الإمام مالك على عمل أهل المدينة ، واضح في فقهه في الموطأ ، في كثير من المسائل التي يقدرها بقوله : ((الأمر مجتمع عليه)) أو ((الأمر مجتمع عليه عندنا)) ((الأمر عندنا)) ((الأمر الذي لا اختلاف فيه

1 - مجموع الفتاوى ج 20 ص 306 - 307

2 - مرجع سبق .

المبحث الأول سدل الديدن فى الصلابة

ويشمل المطلبين التالين :

المطلب الأول : الخلفاء والأئمة القائلون بالسدل .

المطلب الثانى : أدلة السدل .

عندنا)) ((السنة التى لا اختلاف فيها عندنا)) ((الأمر الذى أدركت عليه الناس عندنا)) وأهل العلم ببلدنا)) ((الأمر الذى لم يزل عليه الناس عندنا)) ((السنة عندنا)) إلى غير ذلك .¹

ملاحظة : عمل أهل المدينة عند الإمام مالك حجة لازمة لجميع الأمة : قال الإمام مالك فى رسالته لليث بن سعد . إذا كان الأمر بالمدينة ظاهراً معمولاً به ، لم أر لأحد خلافه² . ومنع الإمام مالك الرشيد من جعل الموطن حجة على جميع الأمة ، وقوله ((قد تفرق أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فى البلاد ، ومع كل أحد منهم سنة)) ، لا يعارض هذا : لاحتواء الموطأ على سنن أخرى كثيرة ، لم تنقل بالعمل ، وإنما هى روايات ، فهى كبقية الروايات .

1 - الإجهاد بالرأى ، ص 232

2 - الإجهاد والتعميد فى التشريع الإسلامى ، ج 1 من الأئمة ، ص 207

المطلب الأول

الخلفاء والأئمة القائلون بالسدل

سدل اليدين في صلاة الفرض ، هو العمل الذي أخذت به جماهير المالكية ، وأخذت به من قبلهم جماهير الصحابة ، وجماهير التابعين .¹

وقد دل على هذا الأخذ بقولات المعاصرين للصحابة ومواقفهم ، ونقولات تبعيهم المعاصرين لهم ، كما سيوضح لك ، نقلا يدل على تمسك جماهيرهم بسنة السدل ، وموقفا يدل على التزام عمومهم به .

ومع هذا النقل العام ، والحكم الشامل ، وجد النصيص على أئمة الصحابة ، وتابعيهم من مشايخ الأمصار ، في ذلك الزمان ، الذين كانوا يرسلون أيديهم في صلواتهم ، أو نقل عنهم ما يدل على سدل الأيدي في الصلاة .

ومن هؤلاء :

1 - الخليفة الراشد أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - :

روى الإمام أحمد قال : حدثنا عبد الرزاق قال ، أهل مكة يقولون : أخذ ابن جريج الصلاة من عطاء ، وأخذها عطاء من ابن الزبير ، وأخذها ابن الزبير من أبي بكر ، وأخذها أبو بكر من النبي - صلى الله عليه وسلم .²

¹ - ينصح لنا أن نسمي الكتاب للصحابة والتابعين غير صحيحه

² - مسند الإمام أحمد - النسخ - 1 ، 12 - سير أعلام النبلاء ، الحافظ الذهبي ، ج 6 ، ص 519

وابن الزبير كان يسدل باتفاف الأئمة، وكذلك ابن جريج الذي أخذ صفة الصلاة من عطاء.¹

وهذا يدل على أن الخليفة الراشد الذي أخذ منه ابن الزبير صفة الصلاة، كان يرسل يديه، وكذلك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الذي أخذ منه أبو بكر صفة الصلاة.

وما جاء في التمهيد عن أبي زياد مولى آل دراج أنه قال: «ما رأيت فسيئت، فإني لم أنس أن أبا بكر كان إذا قام إلى الصلاة - قال: مكسداً» (روضع اليمى على اليسرى)²، فغير صحيح، قال الذهبي في الميزان: (4، 526): «أبو زياد مولى آل دراج عن أبي بكر لا يعرف، وقال الدارقطني: بترك».

2 - الخليفة الراشد علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه -

روى ابن حزم عن علي - كرم الله وجهه - أنه كان إذا طوّل قيامه في الصلاة: يمسك بيده اليمنى ذراعه اليسرى في أصل الكف.³

وهذه الرواية تدل على:

أ - أن الخليفة الراشد علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - كان يسدل يديه في الصلاة، والخليفة كانت صلاته كصلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كما سيأتي بيانه في الأدلة.

1 - مسند ج 1 ص 334، نيل الأثر 2، 201، تصحيح عبد الرزاق ج 2 ص 276، فتح الباك 3، 198.

2 - 77، 20.

3 - الضمى ج 3 ص 313 رقم 448.

ب - أن القبض عند الخليفة الراشد ليس من سنن الصلاة، وإنما هو شيء يلتجأ إليه عند الحاجة، للاعتماد والاستراحة، جاء في صحيح البخاري في كتاب العمل في الصلاة: في باب امتعانة اليد في الصلاة: إذا كان من أمر الصلاة: قال ابن عباس - رضي الله عنهما - يستعين الرجل في صلاته من جسده بما شاء، ووضع أبو إسحاق قلنسوته في الصلاة، ورفعها: ووضع علي - رضي الله عنه - كفه على راسه الأيسر إلا أن يحك جلده، أو يصلح ثوباً.¹

أي للاستعانة، ولا يحتاج المصلي إلى الاستعانة: إلا إذا طوّل قيامه. وهذا يقوي ما رواه ابن حزم: من أن علياً - رضي الله عنه - كان يقبض إذا طوّل في صلاته، ويقوي الاستنباط السابق: بأن علياً - رضي الله عنه - كان يسدل يديه في الصلاة.²

- وما جاء عن ابن جرير الضبي عن أبيه أنه قال: كان علي إذا قام إلى الصلاة: فكر، ضرب بيده اليمنى على راسه الأيسر: فلا يزال كذلك، حتى يركع، إلا أن يحك جلده، أو يصلح ثوباً.

- في إسناده جرير الضبي: قال في ميزان الاعتدال: جرير الضبي عن علي لا يعرف.³

- وعلى أنه معروف: فروايته تعارض ما رواه ابن حزم، وتعارض ما جاء

1 - فتح الباري، 3، 87.

2 - مسند مؤيد عند ذكر الاسم لخيرى قرب.

3 - مسند لا اعتدال، ج 1 ص 397 رقم 1474.

في صحيح البخاري : أما معارضته لرواية ابن حزم فظاهرة : لأن رواية ابن حزم تدل على أن عليا - رضي الله عنه - كان لا يقبض ، إلا إذا طوّل في الصلاة ، ورواية ابن جرير تدل على أن عليا كان يقبض بمجرد الدخول في الصلاة .

ومعارضته لصحيح البخاري : أن الصحيح يدل على أن وضع سيدنا علي - رضي الله عنه - يده على اليد الأخرى : إنما هو للاستعانة وقت الحاجة ، والحاجة لا تكون من أول الصلاة ، وأنه من الأعمال الخارجة عن الصلاة المغفور عنها ، كوضع القنسوة ، وسط الثوب في الصلاة للحر ، وتحريك المأموم فيها عندما يكون وضعه غير صحيح ، والبصق والتفأل في الصلاة¹ ، وهذه الأشياء وغيرها مما ذكره البخاري ، من باب العوارض الطارئة .

ومعلوم أن ما جاء في الصحيح يقدم على غيره مما ليس في مرتبه ، ولو كان صحيحا ، فكيف إذا لم يصح ، قال الشنقيطي : لم يصح القبض عن أحد من الخلفاء الراشدين² .

ولا يعارض ما تقدم : من أن الخليفة الراشد عليا بن أبي طالب - كرم الله وجهه - كان يسدل بديه في الصلاة ، وأن القبض عنده ليس من سنن الصلاة :

أ - ما أخرجه أحمد في المسند ، والبيهقي ، والدارقطني ، وابن عبيد البر في التمهيد ، من طريق عبد الرحمن بن إسحاق عن زياد بن زيد عن السوائي عن أبي جحيفة عن علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه ورضي الله عنه - أنه قال : ((إن من السنة وضع الكف على الكف في الصلاة ، تحت السرة)) ، لأن طرقها كلها تدور على عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي . قال عنه الإمام أحمد بن حنبل ، وأبو حاتم : منكر الحديث ، وقال ابن معين : ليس بشيء . وقال البخاري فيه نظر ، وقال النووي هو ضعيف بالاتفاق ، وقال البيهقي :

تفرد به عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي وهو متروك¹ .

ب - ما تسبب إلى الخليفة الراشد : من أن المراد بقوله تعالى ﴿ فصل لربك والحجر ﴾² وضع اليمنى على اليسرى تحت النحر ، لأنه لا يصح تقلا كما قال الحافظ بن كثير³ . ولا يصح بلاغة : لأنه يؤدي إلى تفضيل القبض على الصلاة نفسها ، لأن القاعدة : أن الخاص إذا عطف على العام ، فعطفه إنما يكون لتنبية على أفضلية الخاص على العام ، كعطف الصلاة الوسطى على الصلوات ﴿ حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ﴾⁴ .

وعطف ذي خاص على العموم متبها بفضله المعلوم

1 - تولى العمود ، ج 2 ص 323

2 - سورة لكونه الله

3 - تفسير ابن كثير ، ج 4 ص 563

4 - سورة البقرة ، آية 238

1 - انظر كتاب العمل في الصلاة في صحيح البخاري

2 - كراهة القبض ، ص 57

وعلى تفسير قوله تعالى : ﴿ فصل لربك وانحر ﴾ بأنه وضع اليمين على اليسرى ، يكون وضع اليمين على الشمال أهم من الركوع والسجود ، ولا يقول بهذا أحد .

والمقصود بقوله تعالى : ﴿ فصل لربك وانحر ﴾ صل الصلاة وانحر النسك ، كما في قوله تعالى ﴿ قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت ﴾¹

أي في قوله تعالى : ﴿ فصل لربك وانحر ﴾² .

3 - الخليفة الراشد عبد الله بن الزبير :³

قال ابن المنذر : مما روينا عنه الإرسال ابن الزبير⁴ .

وقال الشوكاني : روى ابن المنذر عن ابن الزبير : أنه يرسلهما ، ولا يضع اليمين على اليسرى⁵ .

وابن الزبير أخذ صفة الصلاة من جده أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - وجده أخذهما من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كما سبق ذكره . قال ابن عباس - رضي الله عنهما - :

من أحب أن ينظر إلى صلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فليقتد

1 - سورة الأنعام آية 162

2 - انظر تفسير ابن كثير ، ج 4 ص 563 ، كراهة القطع ، ص 52 .

3 - قال الذهبي : يروي بإخلاص عند موت يزيد سنة أربع وسبع ، وحكم على الخجاري ، واليمن ، ومصر ، وإسراي ، وخراسان ، وبعض الشام ، المجر ، ج 4 ص 431 .

4 - تفسير القرطبي ، ج 20 ص 221 .

5 - بل لأوطار ، ج 2 ص 201 .

باب الزبير¹

وكان ابن الزبير ملازماً للولوج على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لكونه من آل ، فكان يتردد إلى بيت خالته عائشة² .

4 - الإمام سعيد بن المسيب ، شيخ المدينة المنورة زمن التابعين ، قال علي بن المديني : لا أعلم أحداً في التابعين أوسع علماً من ابن المسيب ، هو عندي أجل التابعين .

وقال عراك بن مالك : وقد سأله جعفر بن زبيدة : من أفقه أهل المدينة ؟ فقال : أما أفقهمهم ، وأعلمهم بقضايا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وقضايا أبي بكر ، وقضايا عمر ، وقضايا عثمان ، وأعلمهم بما مضى عليه أمر الناس (أي العمل) ، فسعيد بن المسيب .

وقال الزهري : سعيد بن المسيب أفقه الناس .

ومعلوم أن سعيد بن المسيب رأى الخلفاء الثلاثة : عمر ، وعثمان ، وعلي ، ورأى جماعات كثيرة من الصحابة منهم : زيد بن ثابت ، وأبو هريرة ، وأبو موسى ، وسعد ، وعائشة ، وابن عباس ، ومحمد بن مسلمة ، وأم سلمة ولم تفت الصلاة في جماعة أربعين سنة .

وعن سفيان الثوري عن عثمان بن حكيم : سمعت سعيد بن المسيب يقول :

ما أذن المؤذن منذ ثلاثين سنة : إلا وأنا في المسجد ، قال الذهبي :

1 - جامع الجواز لابن حجر العسقلاني ، ج 1 ص 542 ، سبق أي داود رقم 735

2 - مسند ، ج 4 ، ص 431

استناده ثابت¹.

— عن عبد الله بن يزيد قال : ما رأيت سعيد بن المسيب قابضا يمينه على شماله في الصلاة ، كان يرسلهما².

5 - الإمام الحسن البصري ، شيخ الصرة زمن التابعين ، الذي لازم بيت النبوة ، لأن أمه كانت مولاة لأم سلمة - رضي الله عنها - ، والذي رأى بعض خلفاء الراشدين ، وخلقا كثيرا من الصحابة - رضي الله عنهم - ، وصلى معهم في المسجد النبوي في بدايات حياته في المدينة المنورة³.

عن أنس بن مالك - رضي الله عنه قال : سلوا الحسن ، فإنه يحفظ وثيقته⁴ روى ابن المنذر عن الحسن البصري : أنه يرسلهما ، ولا يضع اليمنى على اليسرى⁵.

6 - الإمام مجاهد بن جبر ، شيخ القراء والمفسرين ، روى عن ابن عباس - رضي الله عنهما - فاكتر ، وأطاب ، وعنه أخذ القرآن ، والتفسير ، والفقه ، وعن أبي هريرة ، وعائشة ، وسعيد بن أبي وقاص ، وعبد الله بن عمرو ، وابن عمر ، ورافع بن خديج ، وأم كرر ، وجابر بن عبد الله ، وأبي سعيد الخدري ، وأم هاني ، وأسيد بن ظهير ، وغيرهم⁶.

1 - مرجع سابق و جزء 205 و 208 - اعلام النبوة 1 : 27 -

2 - فتح الباك : ج 3 ص 199

3 - السير : ج 5 ص 446 - 652

4 - طبقات ابن سعد : ج 3 ص 91

5 - بول الأوطار 2 : 201

6 - السير : ج 5 ص 367

قال ابن عبد البر : روي عن مجاهد أنه قال : إن كان وضع اليمين على الشمال ، فعلى كفه ، أو على الرسغ عند الصدر ، وكان يكره ذلك ، أي القبض¹.

وسأني في الدليل الثاني من أدلة السدل بيان معنى قول مجاهد ، ودلالته على عدم ثبوت القبض ، أو الشك في ثبوته وشرعيته .

7 - الإمام سعيد بن جبر ، الإمام التابعي ، الحافظ المحدث ، روى عن ابن عباس ، فاكتر وأجاد ، وعن عبد الله بن مغفل ، وعائشة ، وعدي بن حاتم ، وأبي موسى الأشعري ، وأبي هريرة ، وابن عمر ، وابن الزبير ، والضحاك بن قيس ، وأنس ، وأبي سعيد الخدري².

— عن عبد الله بن العيزار قال : كنت أطوف مع سعيد بن جبر ، فرأى رجلا يصلي ، واضعا إحدى يديه على الأخرى ، فذهب ، ففرق بينهما ثم جاء³.

وما أخرجه البيهقي من طريق يحيى بن أبي طالب عن أبي الزبير قال : أمرني عطاء : أن أسأل سعيد بن جبر : أين تكون اليدين في الصلاة ، فوق السرة ، أو أسفل السرة ؟ فسأته ، فقال : فوق السرة ، ثم قال البيهقي : ((أصح أثر في هذا الباب أثر ابن جبر هذا)) تعقبه في الجوهر النقي ، فقال : كيف يكون هذا أصح شيء في هذا الباب ، وفي سنده يحيى بن أبي

1 - صحيح الثالث : ج 3 ص 201

2 - السير : ج 5 ص 279 .

3 - صحيح الثالث : ج 3 ص 199

طالب يكذب ، وقال أبو محمد بن إسحاق الخافظ : ليس بالمتين ، وقال أبو عبيد الآجري : خط أبو داود سليمان بن الأشعث على حديث يحيى بن أبي طالب¹

وعلى كل قول المحدثين ((أصح شيء في الباب كذا)) لا يلزم منه التعبير بصحة الحديث ، فإنهم يقولونه ، وإن كان الحديث ضعيفا. ومرادهم : أرجح ما في الباب ، أو أقله ضعفا²

8 - الإمام التابعي عطاء بن أبي رباح : مفتي الحرم المكي زمن التابعين ، روى عن عائشة ، وأم سلمة ، وأم هاني ، وأبي هريرة ، وابن عباس ، وحكيم بن حزام ، ورافع بن خديج ، وزيد بن أرقم ، وابن الزبير ، وابن عمر ، وجابر ، وغيرهم من الصحابة .

روى سفیان الثوري عن عمر بن سعيد بن أبي حسين عن أمه : أنها أرسلت إلى ابن عباس تسأله عن شيء ، فقال : يا أهل مكة ، تجتمعون علي ، وعندكم عطاء³ .

وقد تقدم عند الحديث عن الخليفة الراشد أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - : أن عطاء أخذ صفة الصلاة من ابن الزبير ، وأن ابن الزبير كان يسدل يديه في الصلاة .

عن ابن جريج قال : كثيرا ما رأيت عطاء يصلي سادلا⁴ .

9 - الإمام إبراهيم النخعي شيخ الكوفة ، أحد أئمة التابعين ، الذين أدركوا جمعا من الصحابة ، وكان بصيرا بعلم ابن مسعود ، واسع الرواية ، كبير الشأن ، عن شعيب بن الحجاب ، قال : كنت قimen دفن إبراهيم النخعي ، فقال : الشعبي : أدفتم صاحبكم ؟ قلت : نعم . قال : أما إنه ما ترك أحدا أعلم منه ، أو أفقه منه ، قلت : ولا الحسن ، ولا ابن سيرين ؟ قال نعم ، ولا من أهل البصرة ، ولا من أهل الكوفة ، ولا من أهل الحجاز ، ولا من أهل الشام¹ .

- روى ابن أبي شيبة : أن إبراهيم النخعي كان يرسل يديه في الصلاة² . وإبراهيم ، النخعي ، وعطاء ، والحسن ، وابن المسيب ، كانوا أئمة الأمصار في ذلك الزمان : عن قتادة قال : إذا اجتمع في أربعة ، لم ألفت إلى غيرهم ، ولم أبال من خالفهم : الحسن ، وابن المسيب ، وإبراهيم ، وعطاء ، هؤلاء أئمة الأمصار³ . وكلهم كان يرسل يديه في الصلاة .

وقتادة هو حافظ عصره ، وقدوة المفسرين والمحدثين ، ومن أئمة التابعين⁴ .

10 - الإمام ابن جريج عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ، شيخ الحرم المكي ، قال الذهبي : شيخ الحرم بعد الصحابة عطاء ، ومجاهد ، وخلفهما

1 - السير ، ج 5 ص 415 - 420 .

2 - مصنف ابن أبي شيبة ، ج 1 ص 344 ، فتح الباك ، ج 3 ، ص 199 .

3 - سير ، ج 5 ص 545 .

4 - الرجوع السابق ، ج 6 ص 94 - 101 .

1 - انظر المتن الكرى مع الجواهر لفتي .

2 - قواعد الحديث ، ص 59 ، علوم الحديث ، صحي إمام ، ص 155 .

3 - السير ، ج 5 ص 542 و 544 .

4 - السير ، ج 1 ص 294 .

قيس بن سعيد ، وابن جريج ، ثم انفرد ابن جريج ، فدون العلم ، وحمل عنه الناس¹ وابن جريج من الطبقة السادسة من التابعين².

- قال عبد الرزاق : رأيت ابن جريج يصلي في إزار ورداء مسدلا يديه³.
وروى الإمام أحمد عن عبد الرزاق قال : ما رأيت أحدا أحسن صلاة من ابن جريج⁴.

11 - الإمام محمد بن سيرين ، أحد أئمة التابعين ، مولى الصحابي أنس بن مالك - رضي الله عنه - ، سمع أبا هريرة ، وعمران بن حصين ، وابن عباس ، وعدي بن حاتم ، وابن عمر وأنس بن مالك ، وطائفة غيرهم .
عن ابن عون قال : ما رأيت مثل محمد بن سيرين .

وعن خليف بن عتبة قال : كان ابن سيرين نسيج وحده⁵.
- أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه : أن ابن سيرين كان يرسل يديه في الصلاة⁶.

12 - 13 : سليلاً أهل بيت النبوة الإمام القدوة عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهم - والإمام الباقر - رضي الله عنه - .
جاء في مرآة المحاسن : أن الإمام مالكا سئل عن السدل ؟ فقال : رأيت من

1 - المرجع السابق وجزء 516 - 520

2 - تزيين كنهه ، ج 1 ص 9

3 - فتح مالك ، ج 3 ص 198

4 - السير ، ج 6 ص 519

5 - المرجع السابق ، ج 5 ص 475 - 477

6 - ج 1 ص 344

يقندي بفعله عبد الله بن الحسن يفعله¹.

ونقل الشوكاني في ثيل الأوطار : أن الباقر كان ممن يسدل².

14 - الإمام الليث بن سعد ، شيخ الديار المصرية زمن تابعي التابعين ، الذي قال : سدل اليدين في الصلاة أحب إلي³.

والليث قال عنه الإمام الشافعي : الليث أتبع لأكثر من مالك ، وقال عنه الإمام أحمد : الليث ثقة ثبت . وقال عنه الإمام ابن وهب : لولا مالك والليث لضل الناس ، ولولا مالك والليث هلك ، كنت أظن كلما جاء عن النبي - صلى الله عليه وسلم - يفعل به⁴ ، ولا يصح هذا لوجود المنسوخ في الشريعة .

15 - الإمام مالك بن أنس ، شيخ المدينة المنورة زمن تابعي التابعين ، قال عنه ابن عيينة : مالك عالم أهل الحجاز ، وهو حجة زمانه ، وقال الشافعي : إذا ذكر العلماء ، فمالك النجم الثاقب . وقال الأوزاعي : مالك عالم العلماء ، ومفتي الحرمين . وقال الإمام أحمد بن حنبل : مالك إمام في الحديث والفقه . وقال عبد السلام بن عاصم : قلت لأحمد بن حنبل : رجل يحب أن يحفظ حديث رجل بعينه ؟ قال : يحفظ حديث مالك . قلت : فأري رجل بعينه ؟ قال : رأي مالك .

1 - شعير الطهيد ، ج 1 ص 294

2 - ج 2 ص 208

3 - فتح مالك ، ج 3 ص 198

4 - السير ، ج 7 ص 427 و 431 - 432

وكان سفيان بن عيينة ، يفسر قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ،
الوارد في الترمذي : " ليضربن الناس أكباد الإبل في طلب العلم ، فلا
يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة " بأنه الإمام مالك . قال القاضي عياض :
هذا هو الصحيح عن سفيان ، رواه عنه ابن مهدي ، وابن معين ،
وذؤيب بن عمارة ، وابن المديني ، والزهري بن بكار ، وإسحاق بن أبي
إسرائيل . كلهم سمع سفيان يفسره بمالك .¹

جاء في المدونة ، قال ابن القاسم : قال مالك في وضع اليمنى على اليسرى
في الصلاة : لا أعرف ذلك في الفريضة ، ولكن في النوافل إذا طال القيام ،
فلا بأس بذلك ، يعين به على نفسه .² ومعنى قوله ((لا أعرفه)) لا أعرفه
من عمل الأئمة والتابعين ، الذين تلقوا عملهم عن الصحابة ، وسيأتي
مزيد بيان وتحليل لقول الإمام ، في الدليل الثاني من أدلة السدل
((عمل أهل المدينة)) .

16 - أمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري :

يرى الإمام البخاري : أن القبض ليس من سنن الصلاة ، وإنما هو شيء
يلتجأ إليه عند الحاجة ، للاستعانة والراحة ، جاء في صحيح البخاري في
((كتاب العمل في الصلاة)) في ((باب استعانة اليد في الصلاة إذا كان
من أمر الصلاة)) : قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : يستعين

1 - السيرة ج 7 ص 361 - 400

2 - المدونة ج 1 ص 79

الرجل في صلاته من جسده بما شاء ، ووضع أبو إسحاق قلنسوته في
الصلاة ، ورفعها ، ووضع علي - رضي الله عنه - كفه على راسه
الأيسر .¹

وبما يؤكد أن كلام البخاري وصنيعه ، يقصد به أن القبض ليس من سنن
الصلاة ، وإنما هو من باب الاستعانة العارضة ، التي يلتجأ إليها المصلي :
أ - إirاده لوضع اليد على اليد في الصلاة في ((كتاب العمل في
الصلاة)) الذي يتحدث عن الأعمال ، التي تعمل في الصلاة ، وليست
منها : كتريك الإمام لما مومه في الصلاة ، وكالتكوص ، والبزق ،
والنفال ...²

ب - قرأته لأثر علي السابق من وضع اليد على اليد ، بما جاء عن أبي
إسحاق من وضعه لقلنسوته في الصلاة ، ورفعها لها ، ووضع القلنسوة
ورفعها ليس من أفعال الصلاة .

ج - استنباط ابن حجر من أثر علي : بأنه يدخل في الاستعانة التعلق
بالحبل ، والإعتماد على العصا³ ، والتعلق بالحبل ، والاعتماد على العصا ،
ليس من أفعال الصلاة .

د - إدخال البخاري لأثر علي - رضي الله عنه - في ((باب استعانة اليد
في الصلاة : إذا كان من أمر الصلاة)) ، إنما كان من باب أولى : لأن

1 - صحيح البخاري - الفتح ج 3 ص 87

2 - انظر صحيح البخاري في كتاب العمل ج 3 ص 87 - 110 رقم 1198 وما بعده

3 - فتح الباري ج 3 ص 88

الباب يتحدث عن الحديث الشريف ، الذي صلى فيه عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فقام إلى جنبه الأيسر ، فوضع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يده اليمنى على رأس عبد الله بن عباس . . .¹ أي ليجعله على يمينه ، كما جاء في روايات أخرى .

قال ابن بطال : استنبط البخاري من الحديث : أنه لما جاز للمصلي أن يستعين بيده في الصلاة ، فيما يختص بغيره ، كانت استعانه في أمر نفسه ، ليتقوى بذلك على صلاته ، وينشط لها ، إذا احتاج إليه أولى .²

وهذا يدل على أن الإمام البخاري يرى : أن القبض ليس من سنن الصلاة ، وإنما هو من باب الاستعانة ، التي يلتجأ إليها عند التطويل والسعب ، ليتقوى بها على الصلاة ، وهو هذا ، يكون متوافقاً مع الإمام الأوزاعي ، الذي يرى : أن الصحابة كانوا يرسلون أيديهم ، وأهم يلتجئون إلى القبض في حالة التطويل للاستعانة ، قال الأوزاعي عن الحديث الذي رواه البخاري في صحيحه : ((كان الناس يؤمرون : أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه في الصلاة)) . إنما أمروا بالاعتماد إشفاقاً عليهم ، لأهم كانوا يطولون القيام ، فكان ينزل الدم إلى رؤوس أصابعهم ، إذا أرسلوا ، فقليل لهم : إذا اعتمدتم لا حرج عليكم³ . ومتوافقاً أيضاً مع

1 - نظر صحيح البخاري : الفتح ج 3 ، ص 87

2 - فتح الباري ، ج 3 ، ص 88 .

3 - (كامل العلم

صنيع الإمام مالك ، الذي أورد حديث القبض في الموطأ كرواية ، ثم بين موقفه منه في المدونة وغيرها كتجليل واستنتاج ، ومعلوم أن الإمام مالكاً خالف الموطأ في سبعين موضعة ، وسيأتي مزيد تعليق على رأي البخاري في الإجابة الثانية ، وعلى جعله حديث القبض في صفة الصلاة .

ملاحظة : قول الإمام الأوزاعي السابق : (فكان ينزل الدم إلى رؤوس أصابعهم ، إذا أرسلوا) صريح في أن الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا يرسلون أيديهم في الصلوات .

والإمام الأوزاعي تلميذ تلاميذ الصحابة ، أخذ عن خلق كثير من أئمة التابعين ، وروى عنهم ، وكان مولده في حياة الصحابة .¹

ملاحظة أخرى : الاعتماد في الصلاة عند السلف لم يقتصر على الأيدي ، بل شمل العصا في الصلاة الطويلة ،

جاء في الموطأ عن السائب بن يزيد أنه قال : أمر عمر بن الخطاب أي كعب ، وثميما الداري : أن يقوموا للناس بإحدى عشر ركعة . قال : وقد كان القارئ يقرأ بالمئين ، حتى كنا نعتمد على العصا من طول القيام² .

المطلب الثاني أدلة السدل

القارئ لأقوال العلماء القائلين بالسدل يلاحظ : أنهم يستدلون في إثبات حكم السدل على ثلاثة أدلة :

- الدليل الأول : الحديث الشريف .

- الدليل الثاني : عمل أهل المدينة خصوصاً .

- الدليل الثالث : عمل الصحابة عموماً .

الدليل الأول : الحديث الشريف .

استدل العلماء بعدد من الأحاديث التي ثبت السدل ، كالحديث الذي رواه الإمام أحمد في مسنده ، والذي تقدم حين الكلام على الخليفة الراشد أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - وكحديث ابن عباس المتقدم الذي جاء فيه : أن صلاة ابن الزبير تمثل صلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وابن الزبير كان ممن يرسل ، وكالحديث الذي أجمع على مضمونه عشرة من الصحابة المأثورين لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وهو حديث حميد الساعدي . الذي خرجه البخاري ، والنسائي وغيرهم ، واللفظ لأبي داود : عن محمد بن عمرو بن عطاء قال : سمعت أبا حميد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، منهم أبو قتادة (وفي رواية : أبو هريرة ، ومحمد بن مسلمة ، وسهل بن سعد) ، قال حميد : أنا أعلمكم بصلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قلوا : فلم ؟ .

فرواها ما كنت باكثرها له تبعه ، ولا أقدماء له صحبة¹ قال : بلى . قلوا : فأعرض . قال : كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا قام إلى الصلاة ، يرفع يديه ، حتى يحاذي هما منكبيه ، ثم كبر ، حتى يقر كل عظم في موضعه معتدلاً ، ثم يقرأ ، ثم يكبر ، فيرفع يديه حتى يحاذي هما منكبيه² ، ثم يركع ، ويضع راحتيه على ركبتيه ، ثم يعتدل ، فلا يصيب رأسه . ولا يقع ، ثم يرفع رأسه ، فيقول : سمع الله لمن حمده ، ثم يرفع يديه³ ، حتى يحاذي هما منكبيه معتدلاً ، ثم يقول : الله أكبر ، ثم يهوي إلى الأرض ، فيحاذي يديه عن جبهته ثم يرفع رأسه ، ويثني رجله اليسرى ، فيقعد عليها ، ويفتح أصابع رجله إذا سجد ، ثم يسجد ، ثم يقول : الله أكبر ، ويرفع رأسه ويثني رجله اليسرى ، فيقعد عليها ، حتى يرحع كل عظم إلى موضعه⁴ ، ثم يصنع في الأخرى مثل ذلك ، ثم إذا قام من الركعتين كبر ، ورفع يديه⁵ ، حتى يحاذي هما منكبيه ، كما كبر عند افتتاح الصلاة ، ثم يضع ذلك في بقية صلاته ، حتى إذا كانت السجدة ، التي فيها التسليم ، أخرج رجله اليسرى ، وقعد متوركاً على شقه الأيسر . قالوا : صدقت ، هكذا كان يصلي - صلى الله عليه وسلم - .⁶

1 - هذه الجملة تنقل على أن الصحابة يؤخرون أن كان أكثر صحبة وبعده يكون أكثر علماً ، ومسنود له . وهذا يصح

النسب للعلامة الرازي في غل صلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم

2 - وقع المبدن في التكرار وانرفع عنه كالكلمة مسوق

3 - حصة الإسراحة في التسليم المنكي إذا هي لغة ، كما سيأتي بيانه

4 - وقع المبدن مسروق

5 - أبو داود رقم 720 صحيح البخاري ج 2 ، ص 377 - 378 ، باب منه المنفوس في السجدة

ووجه الدلالة في هذا الحديث : أن أبا حميد وصف الفرائض : والسنن ،
والمندوبات ، ولم يذكر القبض ، ولم ينكروا عليه ، ولو كان القبض من
صفة صلاته - صلى الله عليه وسلم - لأنكروا عليه قائلين : يا أبا حميد ،
تركت أو نسيت أخذ الشمال باليمين : لأن المقام مقدم احتجاج وتحيد ،
والعادة قاضية أنهم يناقشون فيه على أقل شيء . وخصوصا أن أحد
الحاضرين وهو - سهل بن سعد - ممن روى حديث القبض والأمر به ،
فحيث لم يناقشوه ، علمنا أنهم متفقون على ترك القبض في صفة صلاته
صلى الله عليه وسلم ، وأنه - صلى الله عليه وسلم - كان سادلا ، لأن
السدل هو الأصل ، والأصل لا يحتاج إلى ذكره والتمسك به ¹ .
ويدعم هذا الاستنباط عمل الخلفاء الراشدين ، وعمل أهل المدينة المنورة
من الصحابة والتابعين ، ونقولات الإمام البخاري ، والإمام الأوزاعي التي
تقدمت ، وتصريح الصحابي الجليل عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما -
بأن ابن الزبير تطابق صلاته صلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
وابن الزبير كان ممن يسدل كما سبق بيانه ، وتصريح الصحابي الجليل
عمران بن حصين - رضي الله عنه - بأن صلاة علي - رضي الله عنه -
تشبه صلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ² ، وعلي كان ممن
يسدل .

1 - القول الفصل ، ص 8

2 - صحيح البخاري - الفتح - ج 2 ، ص 334 ، 335 ، باب إتمام الكبير في السجود .

الدليل الثاني : عمل أهل المدينة :

تقدم القول : أن عمل أهل المدينة هو العمل الذي كان قائما في عهد
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى آخر حياته ، والذي توارثه
الصحابة من بعده ، وأورثوه إلى الأجيال التي من بعدهم من تابعي التابعين .
وعمل أهل المدينة كان على سدل اليدين في الصلاة .

ومما يدل على أن السدل من عمل أهل المدينة :

1 - عمل الخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم - أبي بكر ، وعلي ، وابن
الزبير ، الذين كانوا يسدلون أيديهم في الصلاة ، والذي كانت المدينة تبعاً
لهم . ((اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر ، وعمر)) ((عليكم بسنني
وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي ، تمسكوا بها ، وعضوا عليها
بالتواجد)) وهؤلاء الصحابة كانت صلاتهم مطابقة لصلاة رسول الله -
صلى الله عليه وسلم - ، وكان من فحج مدرسة المدينة الفقهي الأخذ بعمل
الخلفاء الراشدين ، والأئمة المهديين ، قال الإمام مالك : الأمر المعمول
به عندنا من كد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، والأئمة
الراشدين ، مع من لقيت ¹ ، أي التابعين .

2 - عمل الصحابة - رضي الله عنهم - ، قال الإمام الأوزاعي : ((إنما
أمرنا - أي الصحابة - بالاعتماد إشفافاً عليهم ، لأنهم كانوا يطولون

1 - ربيعة المبارك ج 2 ، ص 74

القيام ، فكان ينزل الدم إلى رؤوس أصابعهم ، إذا أرسلوا))¹
وهذا يدل على :

أ - أن القبض يكون في صلاة النافلة ، لأنها الصلاة التي يوجد فيها التطويل ، وأما صلاة الفرض فلا يكون فيها ، لأن الإمام مطالب بالتخفيف ، وبالتالي لا توجد حاجة إلى القبض ((إذا صلى أحدكم للناس فليخفف ، فإن منهم الضعيف ، والسقيم ، والكبير ، وإذا صلى أحدكم لنفسه ، فليطول ما شاء))² .

قال الإمام مالك في القبض : لا أعرف ذلك في القريضة ، ولكن في التوافل ، إذا طال القيام ، فلا بأس بذلك ، يعين به نفسه .³

ب - أن القبض كان من باب الاعتماد والاستعانة ، والاستعانة تكون بعد التطويل .

ج - أن الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا يرسلون أيديهم في الصلوات ، والإمام الأوزاعي صاحب هذا القول ممن تخرج في المدينة ، وروى عن أنمتها ، تلاميذ وأبناء الصحابة .⁴

3 - ما جاء في مرآة المحاسن : أن الإمام مالكا سئل عن السدل ؟ فقال : رأيت من يقتدي بفعله : عبد الله بن الحسن بفعله .⁵

وجملة (من يقتدي بفعله) تدل على أن الإمام مالكا كان يسدل ، وأن الناس في المدينة الذين كانوا يقتدون بأحد أئمة أهل البيت النبوي ، كذلك كانوا يسدلون .

4 - ما جاء في حديث أبي حميد - رضي الله عنه - السابق من الدلالة على السدل ، مع حضور جمع من الصحابة ، أغلبهم من الأنصار⁶ سكان المدينة المنورة ، ومعهم أبو هريرة ولم يعترض أحد منهم عليه ، مع رواية بعضهم للقبض ، وسكوتهم يدل على تسخه ، وترك العمل به .

ولهذا كان صهر أبي هريرة ، وأعلم الناس بحديثه ، وأعلم الناس بما مضى عليه العمل في المدينة² ، كان يسدل في الصلاة .

عن عبد الله بن يزيد قال : ما رأيت سعيد بن المسيب قابضا يمينه على شماله في الصلاة .³ ومواضعه على السدل ، مع رؤية الصحابة له ، إقرار منهم على موافقة عمله للسنة .

5 - أن الخليفة الراشد عليا بن أبي طالب ، والصحابي الجليل عبد الله بن الزبير ، والإمامين الجليلين : الحسن البصري ، والإمام مالكا ، الذين تخرجوا في المدينة المنورة ، روى أحاديث القبض ، وتركوا العمل بها ، والراوي بالحديث إذا عمل بخلاف ما رواه ، فإنه يدل على السخ ، إذ لا وجه لعدوله عنه إلا ذلك ، والنسخ هنا لا يعرف إلا بالعمل .

1 - خرج معنى الآثار الطحاوي ج 3 ص 199
2 - انظر ما سبق عنه من حديث جين الكلام على الأئمة المسلمين
3 - فتح مالك ج 3 ص 199 .

1 - إكمال نعم
2 - صحيح البخاري ، ج 2 ص 246 - 247 ، باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء
3 - المدينة 1 ، ص 74
4 - انظر السير ، ج 7 ص 79 ولم 1049
5 - المعارج الجديد ، ج 1 ص 294

التأخر لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - الذي نقله هؤلاء الخلفاء والأئمة .

6 - أن مسائل الأماص الذين خرجوا في المدينة على يد الصحابة والتابعين فيها ، لم يكونوا يقبضون ، بل كانوا يسدلون ، قتيح المدينة المنورة في زمن التابعين ، الذي كان أعلم الناس بما مضى عليه العمل ، سعيد بن المسيب ، كان يسدل ، وشيخ البصرة زمن التابعين الحسن ، الذي تخرج في المدينة كان يسدل ، وشيخ الحرم المكي زمن التابعين عطاء ، الذي تخرج في مكة ، ثم المدينة ¹ كان يسدل ، وشيخ مصر الليث بن سعد ، الذي تخرج في المدينة ² كان يسدل ، مما يدل على أن أهلها كانوا يسدلون .

7 - رواية أصحاب مالك العراقيين عن الإمام مالك : أن السدل من الوجبات ، وأن تركه من الحرمات ³ ، وليس هناك من دليل يستدل به على هذا ، إلا عمل أهل المدينة على ترك القبض .

وأصحاب مالك العراقيين هم من أجل علماء الإسلام ، كإسماعيل بن إسحاق القاضي ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وحمام بن زيد ⁴ .

8 - قول الإمام مالك في المدونة حين سئل عن القبض ، فقال : لا أعرف ذلك في القريضة ¹ أي لا أعرفه من عمل التابعين الذين خالفوا عنهم ، والذين تلقوا علمهم من الصحابة .

ومما يؤكد من القرائن أن التعبير (لا أعرفه) يدل على ترك أهل المدينة للعمل به ، ويدل على النسخ :

أ - من القرائن الداخلية : أسلوب المدونة في استخدام تقي المعرفة ، للدلالة على ترك العمل في المدينة :

- قال الإمام مالك في المدونة عن التشريع في الركوع والرفع منه : لا أعرف رفع اليدين في تكبير الصلاة ، لا في ركوع ولا رفع ، إلا في افتتاح الصلاة ، يرفع يديه شيئاً خفيفاً ² . قال ابن يونس : قول الإمام مالك : لا أعرف رفع اليدين في الصلاة ، أي لم أعرف العمل برفعهما ³ .

وقد صرح الإمام مالك في العتية : أن التشريع في الركوع وفي الرفع منه منسوخ ⁴ . والنسخ كان بعمل أهل المدينة .

- قال الإمام ابن القاسم في المدونة في الكفارة : لا نعرف غير الطعام ⁵ ، ولا يأخذ مالك بالعتق ، ولا بالصيام ، مع أن الحديث الذي يدل على أنواع ثلاثة ، رواه مالك في الموطأ ⁶ .

1 - المدونة ، ج 1 ص 74 .

2 - ج 1 ص 68 .

3 - رسالة محصورة ، ص 7 .

4 - ج 18 ص 99 .

5 - ج 1 ص 218 .

6 - أتم رسالة محصورة في السدل ، ص 7 .

1 - السيل ، ج 5 ص 545 .

2 - أتم رسالة إلى الإمام مالك .

3 - رسالة محصورة في السدل ، ابن المبارك ، ص 9 .

4 - مجموع البخاري ، ج 20 ص 315 .

فهذا يدل على أن عبارة (لا أعرفه) المقصود بها لا أعرف العمل به في المدينة ، ولم أر من يقتدي بفعله يفعله .

ب - من القرائن الخارجية قول مجاهد ، وفعل سعيد بن جبير اللذين رويهما عن أهل المدينة ، وتعلما منهم :

- قال مجاهد : إن كان وضع اليمين على الشمال ، فعلة كفه ، أو على الرسغ عند الصدر ، وكان يكره ذلك ¹ أي القبض ، والكراهة عند السلف تعني التحريم ² .

وكلمة (كان) في قوله : (إن كان وضع اليمين ...) إما تامة بمعنى ثبت ، وإما ناسخة وخبرها محذوف :

فعلى كونها تامة يكون المعنى : إن ثبت وضع اليمين على الشمال فعلى كفه .

وعلى كونها ناقصة يكون المعنى : إن كان وضع اليمين على الشمال مشروعا فعلى كفه ³ .

وهذا من أوضح الأدلة ، على أنه لم ير الصحابة ، الذين روى عنهم في المدينة وغيرها يفعلونه ولو وآهم ما جرؤ على منع القبض وكراهيته ، وكان مجاهد كثير التقل والترحال ⁴ .

1 - فتح مالك ج 3 ص 201

2 - انظر أخبار الزعفران 1 ، 45 - 47

3 - كراهة القبض ، ص 57 .

4 - السير ، ج 5 ص 369

- فعل سعيد بن جبير : عن عبد الله بن العيزار قال : كنت أطوف مع سعيد بن جبير ، قرأى رجلا يصلي ، واضعا إحدى يديه على الأخرى ، ففرق بينهما ، ثم جاء ¹ .

وهذا الفعل يدل على أربعة أمور :

أ - الأمر الأول : أن وضع اليد على اليد في الصلاة عند الإمام التابعي من المنكرات ، بدليل أنه غيره بيده ، ولو رأى سعيد بن جبير فيمن روى عنهم من أهل المدينة من الصحابة ، خلاف ما فعل ، ما جرؤ على أن يفعل ما فعل .

- الأمر الثاني : أنه ليس في الحرم المكي في ذلك الوقت مصل واضعا يده على يده ، إلا هذا الرجل الذي خرج إليه ، وما أكثر المصلين عند البيت الحرام .

- الأمر الثالث : أن تفرقة اليدين في الصلاة هو المعروف ، ومقابله منكر .

- الأمر الرابع : أن عمل الصحابة والتابعين على ترك اليدين مسدولتين في الصلاة ، بدليل من في الحرم حينئذ من عاكف فيه وباد ، وليس فيهم أحد قابضا ² .

وقول مجاهد هذا ، وقول الإمام الأوزاعي الذي سبق ذكره ، وفعل سعيد

بن جبير ، الذي يدل على أن الصحابة كانوا يسدلون أيديهم في الصلاة ،

1 - فتح مالك ، ج 3 ص 199 . وقد تقدم أن من فعله لم يخالف ذلك فهو صحيح

2 - كراهة القبض ، ص 58 .

وكذلك قول الإمام مالك في المدونة (لا أعرفه) أي القبض ، يرجح على قول من أتى بعدهم ، ممن لم ير الصحابة والتابعين ، كالترمذي ، وابن عبد البر ، اللذين نسبوا إلى جمهور الصحابة والتابعين القبض ، وليس من رأى كمن سمع ، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (لا ليس الخبر كالعينة)¹ .

ملاحظة : لا يؤثر في رواية المدونة السابقة (لا أعرف ذلك في المريضة) التي رواها ابن القاسم ، أن يكون ابن القاسم قد لازم مالكا إلى آخر حياته ، أو لم يلازمه ، لأن مضمونها - وهو عدم عمل المدينة بالقبض - لا يتأثر بالمفارقة ، ولو افترضنا عمل الإمام مالك بخلافها ، لكان عمه ضعيفا في المذهب ، لمخالفته أحد الأدلة فيه ، وهو عمل أهل المدينة .

وما نسب إليه بعض علماء المذهب من القبض ، لا يعارض هذه الرواية ، لأن قبضه كان قبضا صوريا لا شرعيا ، بسبب ما حصل لإحدى يديه من لعن والاختلاع من كتفه ، بعد محنته وتعذيبه ، وضربه بالسياط :

عن إبراهيم بن حماد : أنه كان ينظر إلى مالك ، إذا أقيم من مجلسه ، حمل يديه بالأخرى² ، أي حين القيام ، فظن بعض من رآه أنه يقبض ، وإلا فالقرائن كلها تشير إلى سدلته ، ولهذا صار جمهور أصحابه إلى رواية السدل ، وتركوا ما سواها .

1 - صححه الشيخان في التلخيص ج 2 ص 322 ، مسند الإمام أحمد ، 1 ، 271 ، صحيح ابن حبان ، رقم 6213

2 - سمر اعلام النبلاء ، ج 7 ص 382

وعلى كل فرواية ابن القاسم في المذهب لا تتقدم عليها رواية أخرى ، لعظم إنقائه ، ولما لزمته للإمام مالك إلى آخر حياته ، أكثر من عشرين سنة ، ولانتمائه في الفتوى بالقول الأخير للإمام مالك .

وما روي أن سحنونا كان عند ابن القاسم في مصر ، وكتب مالك ترد عليه لا يصح ، لأن سحنونا لم يسافر إلى ابن القاسم ، إلا بعد أن وصل عمره خمسا وعشرين سنة ، وسحنون ولد سنة مائة وستين . أي سافر إليه سنة 185 هـ ، والإمام مالك توفي سنة 179 هـ¹ .

جاء في كتاب (منارة أصول الفتوى وقواعد الإفتاء بالأقوى) للفقير المالكي إبراهيم اللقاني : قال ابن أبي جرة في كتابه (عقيد التقليد) قال بعض الشيوخ : إذا اختلف الناس عن مالك - رضي الله عنه - فاقول ما قاله ابن القاسم ، وذلك لأن ابن القاسم صحب مالكا أزيد من عشرين سنة ، ولم يفارقه حتى مات - رحمه الله تعالى - ، وكان لا يقيب عن مجلسه إلا لعذر ، وكان دائما بالتقدم من قوله والمتأخر ، ولما وقع الاتفاق على الثقة بعلمه وورعه ، علم أنه ما أجاب في المدونة ، إلا بما يرى أنه يسعه من الله تعالى ، أن يحمل الناس على العمل به ، وغلب على الظن أنه إنما يجيب في المسائل بقول مالك الأخير ، حيث يختلف قوله ، ولم ينقل أقواله تقلا مطلقا ، لأن ذلك يورث السائل وقفة وحيرة ، وحيث يكون رأي ابن القاسم يوافق قول مالك الأول ، ينبه على ذلك ، فيحكي قوله ، ثم يقول :

1 - نظري هذا ، الموضح هنا فيما يذكره حجة أبو الحسن في كتابه (بحوث وفروضات) ص 44 - 53

وبأول قوله أقول¹.

الملاحظة الثانية:

لا يعارض ما جاء عن الإمام مالك في المدونة ، وما جاء عن مجاهد ، وسعيد بن جبيل ، والأوزاعي ، من نفي القبض عن عمل الصحابة :

- ما جاء عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - أنه قال : (رأيي النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وقد وضعت شمالي على عيني في الصلاة ، فأخذ يميني ، فوضعها على شمالي) - ل :

أ - أن في رواته عند أبي داود والنسائي هشيم بن بشير كثير التدليس والإرسال الخفي ، والحجاج بن أبي زينب ضعفه ابن المديني ، والنسائي ، وأحمد².

ب - أن منته لا يصح ، لأن ابن مسعود من كبار المهاجرين ، فلا يصح أن يجهل هيئة فعل من أفعال الصلاة ، التي يتكرر اقتداؤه فيها بالنبي - صلى الله عليه وسلم - خمس مرات كل يوم ، لو كان الفعل من هيئاتها³.

ج - على فرض صحته فإنه منسوخ بعمل أهل المدينة ، وجد في مرحلة زمنية معينة .

د - أن الصلاة التي يصليها ابن مسعود نافلة ، والإمام مالك يجوز عنده الاعتماد في النافلة ، ولا يصح أن تكون فرضاً - ل :

1 - ص 273 - 274 .

2 - المبرز ج 1 ص 462 ، تقريب التهذيب ج 1 ص 406 ، قديم التهذيب ج 9 ص 66 - 69 .

3 - كرامة الشيخ ، ص 37 .

- أن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - من الملازمين لصلاة الجماعة ، ولا يتأتى في صلاة الجماعة ، أن يفك النبي - صلى الله عليه وسلم - يديه .

- أنها لو كانت فرضاً ، لوقع اللوم عليه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، على تخلفه عن صلاة الجماعة .

وكذلك لا يعارضه ما جاء عن أبي هريرة - رضي الله عنه - : (أخذ الكف على الأكف تحت السرة) ، لأن في رواته عبد الرحمن بن إسحاق ، قال في الميزان ، قال أحمد : ليس بشيء ، منكر الحديث ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، وقال البيهقي متروك¹ .

9 - ما حكاه الشيخ التتالي ، والشيخ عليش في شرحهما عل مختصر خليل ، والساوي في جاشيته على الدردير ، من أن السدل عمل أهل المدينة النورة ، وهم أمناء فيما نقلوا .

وفد تقدم القول أن عمل أهل المدينة الذي يجري مجرى النقل ، يعتبر حجة بإجماع المسلمين ، لأنه قسم من أقسام التواتر .

الدليل الثالث عمل الصحابة عموماً

يعتبر عمل الصحابة - رضي الله عنهم - إحدى الأدلة التي يستند إليها المذهب المالكي - لـ :

1 - أن أفعالهم وأفعالهم ، وخصوصاً في جانب العبادات ، كانت تحت تبع ومشاهدة - رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :

عن أنس - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (أقيموا الصفوف ، فإن أراكم خلف ظهري)¹

2 - أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالإلتزام بهم ، كما جاء في الصحيح : عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - : (رأى رسول الله في أصحابه تأخراً ، فقال : تقدموا ، واتموا بي ، وليأتكم بكم من بعدكم) أي من المؤمنين ، ومن الأجيال التي تأتي بعدكم من التابعين²

3 - التزامهم بتطبيق ما يرون ، وحرصهم على الإلتزام بما يشاهدون ، من أفعاله - صلى الله عليه وسلم - :

روى الإمام مالك : عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه قال : (إنما نفعل ، كما رأينا - صلى الله عليه وسلم - يفعل)³ . وروى الإمام

1 - صحيح البخاري - المجلد - ج 2 ، ص 257 .

2 - فتح الباري - ج 2 ، ص 254 .

3 - صحيح الإمام مالك - المجلد - ج 3 ، ص 163 .

البخاري عن سيدنا سعد بن أبي وقاص : (أما أنا والله ، فإني كنت أصلي بهم صلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، ما أحرم عنها)¹ أي لا أنقص² .

- وهذا الدليل يتنوع إلى نوعين :

النوع الأول : العمل :

كان الصحابة يرسلون أيديهم في الصلوات ، ولم يكن هذا الإرسال خاصاً بأهل المدينة ، بل هو فعل عام ، كما :

1 - يدل عليه أثر الإمام الأوزاعي ، الذي أخبر : أن الصحابة كانوا يرسلون أيديهم في الصلوات ، والإمام الأوزاعي إمام أهل الشام ، وتخرج فيه ، وفي المدينة ، وفي غيرها ، على أئمة الصحابة ، وعلى تلامذتهم .

2 - يدل عليه قول مجاهد السابق : (إن كان وضع اليمين على الشمال ، فعلى كفه ، أو على الرسغ عند الصدر ، وكان يكره ذلك) الذي عبر عن أنه لم ير الصحابة يفعلون القبض ، مع ملازمته لهم في مكة ، وفي المدينة ، وفي غيرها ، ومع كثرة ترحاله إلى الأمصار الإسلامية .

3 - يدل عليه فعل سعيد بن جبير ، الذي فرق فيه بين يدي مصل قابض في الصلاة ، فبي بيت الله الحرام ، جهاراً ، بدون إنكار من أحد ، وهو

1 - صحيح البخاري - المجلد - ج 2 ، ص 293 ، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم .

2 - فتح الباري - ج 2 ، ص 295 .

الإمام القدوة ، الذي ترمقه العيون والأنظار .

4 - يدل عليه حديث أنس بن مالك ، الذي شهد لأهل الشام ، وأهل المدينة ، بموافقة صلاتهم لصلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كما جاء في صحيح البخاري ، « وصلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في أواخر حياته - كما دل عليه الحديث وعمل أهل المدينة المتواتر - وعمل الصحابة على إرسال اليد ، ويعني هذا أن عمل أهل الشام ، وأهل المدينة على الإرسال ، وهو ما أخبر به إمام أهل الشام الأوزاعي » .

وكان في مقدمة هؤلاء الصحابة الخلفاء الراشدون : أبو بكر ، وعلي ، وابن الزبير ، الذين وقع التخصيص على أسمائهم في قائمة المسجلين . وهؤلاء الثلاثة :

1 - كانوا صلاتهم كصلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ؛

أ - فأبو بكر - رضي الله عنه - أكثر الصحابة اقتداء برسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وهو الذي صلى بالناس في مرض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بامر رسول الله ، وخرج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عندما وجد من نفسه نشاطاً ، وراه يصلي بالناس ، وأقره على ما رآه . وجلس إلى جنبه ، وكان أبو بكر في هذه الصلاة الأخيرة لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - في المسجد ، يقتدي برسول الله - صلى الله عليه وسلم - .

1 - صحيح البخاري ، ج 2 ، ص 16 و 260 ، باب صحيح الصلاة عن النبي ﷺ ، باب اقتداء من لم يمتدح

عليه وسلم - ، « يقتدي الناس بأبي بكر » .

جاء في صحيح البخاري - رحمه الله تعالى - في مرض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « ((...)) وجد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في نفسه خفة ، فقام يهادي بين رجلين ، ورجلاه يخطان في الأرض ، حتى دخل المسجد ، فلما سمع أبو بكر حسه ، ذهب أبو بكر يتأخر - أي عن الإمامة - فأمرأ إليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فجاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، حتى جلس عن يسار أبي بكر ، فكان أبو بكر يصلي قائماً ، وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصلي قاعداً ، يقتدي أبو بكر بصلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، والناس مقتدون بصلاة أبي بكر))¹ .

وسيدنا أبو بكر - رضي الله عنه - كان يسدل بديه في الصلاة ، ويعني هذا أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يسدل يديه ، وأن الصحابة في المسجد النبوي كانوا يسدلون أيديهم اقتداء بأبي بكر ، الذي كان مقتدياً برسول الله - صلى الله عليه وسلم - :

روى الإمام أحمد ، قال : حدثنا عبد الرزاق . قال : « أهل مكة يقولون² : أخذ ابن جريج الصلاة عن عطاء ، وأخذها عطاء من ابن الزبير ، وأخذها ابن الزبير من أبي بكر ، وأخذها أبو بكر من النبي - صلى الله عليه وسلم - » .

1 - المراجع السابق ، ج 2 ، ص 253 ، باب الرجل يأثم بالإمام ويأثم الناس باتباعه
2 - يعني هذه جملة من هذا النقل ككتاب التبرج والنبوة في زمن لملقة الصالح

وسلم - ¹ وابن الزبير كان يسدل يديه باتفاق الأئمة - كما مر بيانه - ، وكذلك ابن جريج ، الذي أخذ صفة الصلاة من عطاء ، وهذا يدل على أن الخليفة الراشد أبا بكر الصديق - رضي الله عنه - كان يسدل .

ب - وعلي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - كذلك كانت صلاته كصلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، كما جاء في صحيح البخاري :

عن مطرف بن عبد الله قال : صليت خلف علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أنا وعمران بن حصين ، فكان إذا سجد كبر ، وإذا رفع رأسه كبر ، وإذا تمضمض من الركعتين كبر ، فلما قضى الصلاة أخذ بيدي عمران بن حصين ، فقال : قد ذكرتني هذا صلاة محمد - صلى الله عليه وسلم - . أو قال : لقد صلى بنا صلاة محمد - صلى الله عليه وسلم - ² .

وكان سيدنا علي - رضي الله عنه - يسدل يديه ، كما جاء في رواية ابن حزم ، وكما يدل عليه كلام البخاري في صحيحه ، الذي سبق بيانه حين الكلام على الأئمة المسدلين .

ج - وابن الزبير كان يصلي صلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، كما قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : ((من أحب أن ينظر إلى صلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فليقتد بابن الزبير)) ³ وابن

الزبير كان يسدل يديه باتفاق الأئمة ، وهذا يدل على أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في آخر حياته ، كان يسدل يديه ، والصحابة كانوا يأخذون بالتأخر من تطيقاته صلى الله عليه وسلم .

2 - يشملهم قوله - صلى الله عليه وسلم - ((عليكم بسنتي وسنة الخفاء الراشدين المهديين من بعدي ، تمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجذ)) . وي زيد أبو بكر بقوله - صلى الله عليه وسلم - : ((اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر)) .

3 - يعتبرون من قدماء أهل المدينة ، قال الإمام الشافعي ليونس بن عبد الأعلى : إذا وجدت متقدمي أهل المدينة على شيء ، فلا يدخل قلبك شيء أنه الحق ، وفي رواية : إذا رأيت أوائل أهل المدينة على شيء ، فلا تشك أن الحق ، والله إن لك ناصح . قالها ثلاث مرات . وقال الإمام أحمد : إذا رأى أهل المدينة حديثاً وعملوا به ، فهو الغاية ¹ .

النوع الثاني الإفراز :

رأى الصحابة سيدنا أبا بكر ، وعلي ، وابن الزبير - رضي الله عنهم - يسدلون أيديهم في الصلاة ، وكذلك رأوا الأئمة التابعين ، الذين كانوا من المقربين لهم : كسعيد بن المسيب ، والحسن البصري ، وعطاء ، وسعيد بن جبير ، وغيرهم يسدلون أيديهم .

1 - انظر مجموع الفتاوى ، ج 20 ص 309 ، فيض الدلالة ، ص 33

1 - مسند ، ج 1 ص 12
2 - صحيح لموى ، ج 2 ص 334 ، 335 ، باب التمام اسكن في المسجد
3 - سنن أبي داود رقم 735 ، بلخير ، ج 1 ص 542

ولو خالف سيدنا أبو بكر ، وعلي ، وابن الزبير ، ومن معهم من السادتين
السنة ، وما علمه الصحابة من العمل ، أنكروا عليهم ، وأرجعوه إلى
الصواب ، فإن الصحابة قد قالوا لعمر على الخير : ((لو رأينا فيك
اعوجاجا ، لقومناه بحمد سيوفنا)) .

قال الإمام الشافعي في مسألة مشايمة ، يرجح فيها حكما بفعل أبي هريرة :
وفعل أبي هريرة بين ظهري المهاجرين والأنصار أولى ، لأنه لو خالف ما
عرفوه ، وورثوه ، أنكروا عليه ، وعلموه ، وليس ذلك كفعل رجل في
بلد ، كلهم يتعلم منه .¹

المبحث الثاني الأحاديث المطبئة للقبض

ويشمل المطلبين التاليين :

المطلب الأول : بيان الأحاديث .

المطلب الثاني : الإجابة عنها .

المطلب الأول بيان الأحاديث

توجد عدة أحاديث تدل على القبض ، ووضع اليد على اليد في الصلاة ،
ومن هذه الأحاديث :

1 - ما جاء عن سهل بن سعد - رضي الله عنه - قال : « كان الناس
يؤمرون : أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة .
قال أبو حازم : لا أعلمه ، إلا ينمي ذلك إلى النبي - صلى الله عليه
وسلم - .¹

2 - ما جاء عن وائل بن حجر : ((أنه رأى النبي - صلى الله عليه وسلم
- رفع يديه حين دخل في الصلاة ، كبر - وصف همهم حين أذنيه -
ثم التحف بثوبه ، ثم وضع يده اليمنى على اليسرى))²

3 - عن ابن مسعود - رضي الله عنه - أنه كان يصلي ، فوضع يده
اليسرى على اليمنى ، فرآه النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فوضع
يده اليمنى على اليسرى .³

4 - عن الحارث بن غضيف أو غضيف بن الحارث قال : ((مهما رأيت
شيئاً ، فنيته ، فإني لم أكن ، أتيت رأيت رسول الله - صلى الله عليه

1 - صحيح البخاري - فتح ، ج 2 ص 278 ، باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة .

2 - صحيح مسلم - النووي ، ج 4 ص 96 ، باب وضع اليمنى على اليسرى .

3 - سنن أبي داود رقم 751 .

وسلم - واضعا يده اليمنى على اليسرى في الصلاة¹.

5 - عن قبيصة بن هلب عن أبيه قال : كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يؤمنا ، فيأخذ شماله بيمينه².

المطلب الثاني الإجابة عنها

يمكن للدارس لأحكام المذهب المالكي ، والمتبع لأقواله وأقوال علمائه ، أن يضع ثلاث إجابات للأحاديث المثبتة للقبض :

الإجابة الأولى : أن الأحاديث المثبتة للقبض منسوخة ، ولفهم هذه الإجابة ، لا بد من بيان ثلاثة أشياء :

الشيء الأول : معنى النسخ :

يقصد بالنسخ : أن يرد عن الشرع حكم شرعي في مسألة ما ، خاليا من التوقيت بزمن معين ، ومن النص على التأيد ، ثم يأتي عنه ما يلغي هذا الحكم ، ويرفعه¹.

الشيء الثاني : الطرق التي يعرف بها نسخ الحكم :

- الطريقة الأولى : التصريح من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، كقوله - صلى الله عليه وسلم - : ((هيتكم عن زيارة القبور ؛ فزوروها))²

وكقوله : ((كنت هيتكم عن حوم الأضاحي فوق ثلاث ؛ فكلوها ما بدا لكم))

1 - نظر القريب النوازي مع تدريب الرازي للسوطي ، ص 470 وأصول لفقه محضري ، ص 250

2 - سنن أبي داود ، رقم 3233

1 - أخرجه ابن حجر في الإصابة 5 ، 248 ، في ترجمة عفيف بن الحارث

2 - صحيح الترمذي - انوار ص 2 ص 53 : باب ما جاء في وضع اليدين على الشمل في الصلاة .

- **الطريقة الثانية** : إخبار الصحابي بتأخر أحد الحكمين ، كقول جابر - رضي الله عنه - : كان آخر الأمرين من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ترك الوضوء ، مما مست النار ¹ وكقول أبي بن كعب - رضي الله عنه - : إنه الفتيا التي كانوا يفتون : أن الماء من الماء ، كانت رخصة رخصها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في بدء الإسلام ، ثم أمر بالاعتسال بعد ².

وكقول زيد بن أرقم : كنا نتكلم في الصلاة - يكنم الرجل صاحبه - وهو إلى جنبه في الصلاة ، حتى نزلت : ((وقوموا لله قانتين)) فأمرنا بالسكوت ، ونهينا عن الكلام ³.

وشرط هذه الطريق : أن يخبر الصحابي بتأخر أحد الحكمين ، فإن قال : هذا ناسخ ، لم يثبت به النسخ ، لجواز أن يقوله اجتهدا .

- **الطريقة الثالثة** : معرفة تاريخ الحدين ، ومن أمثلته ما رواه شداد بن أوس مرفوعا : ((أفطر الحاجم والمحجوم)) ⁴.

ذكر الإمام الشافعي : أنه منسوخ بحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - : ((أن النبي - صلى الله عليه وسلم - احتجم ، وهو صائم ، محرم)) ⁵ ؛ لأن ابن عباس إنما صحبه محرما في حجة الوداع سنة عشر ، فحديثه متأخر

1 - من أي داود ، رقم 190

2 - أبو داود ، رقم 212 ، الترمذي ، 110 ، 111

3 - من عليه

4 - أبو داود رقم 2366

5 - أبو داود رقم 2370

التاريخ ، وعلى هذه الطريق تستند الإجابة الأولى .

- **الطريقة الرابعة** : الإجماع ¹.

الشيء الثالث : طرق معرفة نسخ القبض :

يمكن أن يستدل على إثبات النسخ - :

- **الدليل الأول** : أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثبت عنه القبض ، وكبت عنه الإرسال ، وكان عمل الخلفاء الراشدين - الذين أثبت الآثار - أن صلاحهم منقولة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، ومطابقة لصلاته - على السدل ، والاستدلال بعمل الخلفاء الراشدين على بقاء السنة ، أو نسخها ، هو منهج الصحابة - رضي الله عنهم - والأئمة : عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال : صحبت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فكان لا يزيد في السفر على الركعتين ، وأبا بكر ، وعمر ، وعثمان ، كذلك ².

قال ابن دقيق العيد : ذكر ابن عمر - رضي الله عنهما - أبا بكر ، وعمر ، وعثمان ، مع أن الحجة قائمة بفعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، ليتبين أن ذلك معمول به عند الأئمة ، لم ينطرق إليه النسخ ، ولا معارض راجح ³.

1 - انظر نسوب الروي مع شريف النووي ، ص 470 - 472

2 - من عليه

3 - أحكام الأحكام 1 ، 286

فالشأن في الصحابة : العمل بالتأخر : فالتأخر من أعماله - صلى الله عليه وسلم - .

وأعلم الصحابة بالتأخر الخلفاء الراشدون : وخصوصاً أبو بكر : الذي كان يقتدي في آخر صلاة : صلاتها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في المسجد : برسول الله - صلى الله عليه وسلم - . وكان الصحابة يقتدون به : كما تقدم في صحيح البخاري . فهم أعلم من وائل بن حجر وغيره : أخرج الطبراني في الأوسط : والإمام أحمد في المسند : بإسناد حسن ، عن ابن أبي مليكة : قال : قال عروة لابن عباس : حتى ما تفضل الناس يا بن عباس ! قال ابن عباس : ما ذاك يا عروة ؟ قال : تأمر الناس بالعمره في أشهر الحج ، وقد هني أبو بكر ، وعمر عنها ، قال ابن عباس : قد فعلها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - . فقال : أين عباس أرفعهم سيهلكون ، فأقول : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيقولون : قد هني أبو بكر ، وعمر ، فقال عروة : هما كانا أتبع لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وأعلم منك ، فسكت ابن عباس . قالوا : فخصمه عروة .¹ إقراراً منه بمعرفة الخلفيتين بالتأخر من أفعال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، ويتفوقهم في المعرفة سنل حديفة - رضي الله عنه - عن شيء فقال : إنما يفتي من عرف الناسخ والمنسوخ ، قالوا : ومن يعرف ذلك ؟ قال : عمر .² - وأخرج الطحاوي ، والشيبي ، واللفظ له عن حصين بن عبد الرحمن

1 - انظر مسند الإمام أحمد مع الصحيح ، ج 11 ص 55 - 56 .
2 - تهذيب التاريخ ، ص 461 .

قال : دخلت أنا وعمر بن مرة على إبراهيم النخعي ، فقال عمر : حدثني علقمة بن وائل الحضرمي عن أبيه - الذي روى حديث القبط في صحيح مسلم - أنه صلى مع النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فراه يضع يديه إذا كبر ، وإذا رفع .

قال إبراهيم : لا أدري : لعله لم ير النبي - صلى الله عليه وسلم - إلا ذلك اليوم ، فحفظ منه ذلك ، ولم يحفظه ابن مسعود ، وأصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، ما سمعنا من أحد منهم يذكر الرفع ، وفي رواية : إن كان وائل بن حجر ، رآه مرة واحدة يفعل ذلك ، فقد رآه ابن مسعود خمسين مرة ، لا يفعل ذلك ،¹

الدليل الثاني : عمل أهل المدينة

عمل أهل المدينة من الصحابة والتابعين بالعدل ، وعملهم يجب المصير إليه ، وترك الأخبار المعارضة له : -

1 - أن تقلهم يعتبر من باب النقل المتواتر عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فإنهم عدد كبير ، وجمع غفير ، تحيل العادة تواطؤهم على خلاف الصدق ، ولا شك أن ما كان هذا سبيله أولى من أخبار الأحاديث .² قال الإمام الشاطبي - وهو يتحدث عن عمل أهل المدينة عند الإمام مالك - : إنما كان يراعى العمل المستمر والأكثر ، ويترك ما سوى ذلك ، وإن جاء فيه أحاديث ، وكان ممن أدرك التابعين ، وراقب أعمالهم ،

1 - خلا عن أهل العمل ، ص 519 .
2 - إرشاد السعول ، ص 73 .

وكان العمل فيهم مأخوذاً عن العمل المستمر من الصحابة، ولم يكن مستمرا فيهم إلا وهو مستمر في عمل الرسول - صلى الله عليه وسلم -¹

وقد أجمع السلف الصالح على تقديم بعض الأخبار على بعضها الآخر² . وعلى الترجيح في الروايات بكثرة العدد ، مع تساوي في العدالة ، لغلبة الظن وقوته في جانب الكثرة .

2 - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قضى آخر حياته في المدينة المنورة، وبها توفي، فيكون ما عمل به أهلها، أبعد عن احتمال النسخ من احتماله فيما يرويه غيرهم .

وقد اتفق العلماء على أن من أسباب الترجيح في الروايات ، أن يقترون أحد الخبرين بما يدل على تأخره عن الآخر ، فالقترن عما دل على تأخره ، مرجح على ما لم يقترون بشيء من ذلك ، لأنه لتأخره يجب أن يكون ناسخا للمتقدم ، ولأغيا للعمل به³ .

وكان أبو الدرداء - رضي الله عنه - يسأل فيجيب ، فيقال : إنه بلغنا كذا وكذا (أي من الأحاديث) بخلاف ما قال ، فيقول : وأنا قد سمعته ، لكنني أدركت العمل على غير ذلك⁴ . أي عمل رسول الله - صلى الله

1 - الوفاة ، 3 ، 66 .

2 - أحكام الأصول في أحكام الأصول لمصنفه ، ص 733 .

3 - أصول الفقه ، الجزء 4 ، ص 382 .

4 - ترتيب المارك .

عليه وسلم - والخلفاء الراشدين ، والصحابة المهديين .

وقد تقدم تقريبا : أن أحد الطرق التي يعرف بها نسخ الحكم معرفة تاريخ الحديث .

3 - ما جاء عن الصحابة والتابعين - رضي الله عنهم - من النهي عن مخالفة ما جرى به العمل ، باعتباره أنه يمثل رواية فعلية ، ومن الأمر باتباع السنن التي يعمل بها :

قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - على المنبر : أخرج بالله على رجل ، روى حديثا العمل على خلافه .

وكان عمر بن عبد العزيز يجمع الفقهاء ، ويسألهم عن السنن والأفضية ، التي يعمل بها ، فيثبته . وما كان منه لا يعمل به الناس ألغاه ، وإن كان مخرجه ثقة .

قال الإمام مالك : رأيت محمد بن أبي بكر بن حزم وكان قاضيا ، وكان أخوه عبد الله كثير الحديث ، رجل صدق ، فسمعت عبد الله ، إذا قضى محمد بالقضية ، جاء فيها الحديث مخالفا للقضاء يعاتبه ، فيقول له : ألم يأت في هذا حديث كذا ؟ فيقول : بلى ، فيقول له : فما بالك لا تقضي به ، فيقول : فأبين الناس عنه¹ . أي أنه ترك العمل به ، وما تركوا العمل به ، إلا لثبوت نسخه .

الدليل الثالث : أن سيدنا علياً بن أبي طالب ، وابن الزبير ، والحسن البصري ، والإمام مالك ، قد رووا أحاديث القبض ، وتركوا العمل بها ، وصاروا يسدلون ، وترك الراوي للعمل بإحدى الذي رواه ، يدل على السخ ، إذا لا وجه لعدوله عنه إلا ذلك . وخصوصاً أن الإمام مالك ظل يدرس الموطأ إلى آخر حياته ، وفيها حديث القبض .

الدليل الرابع . أن أحد أئمة التابعين المشهورين ، الذين كُفِرَ برواياته عن الصحابة ، وملازمته لهم ، وكثرة ثقافته وترحاله ، وهو مجاهد ، كان يفتي بكراهة القبض¹ .

والكراهية عند أئمة السلف تعني التحريم² . ولا يمكن أن يكون القبض محرماً ، إلا إذا كان منسوخاً .

الإجابة الثانية

أن يقال إن كلا من القبض والسدل سنة ، وأن السدل هو السنة الأعلى والأفضل ، استناداً إلى :

1 - ما جاء في حديث حميد الساعدي السابق من الدلالة على السدل ، وترك القبض ، وحديث حميد قيل في حشد من الصحابة الملازمين لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وما يوافق عليه الجمع أرفق مما ينقله الفرد عن الفرد .

2 - ما جاء عن الخلفاء الراشدين ، وجهود الصحابة المكرمين ، وأئمة الأمصار في ذلك الحين ، من السدل ، وما كانوا ليركوا القبض لو كان هو الأفضل ، وهم ممن عرف بالمسابقة إلى الخيرات ، والمسارة إلى النوافل والمندوبات .

3 - أن سيدنا عبد الله بن الزبير - رضي الله عنه - كان يرسل يديه في الصلاة ، مع أنه قال : إن وضع اليد على اليد من السنة¹ . وفعل ابن الزبير وقوله يدل على :

أ - أن السدل هو السنة الأعلى ، ولهذا واضب عليه حتى عرف به . ولا يمكن أن يترك - وهو الصحابي الجليل العدل - سنة القبض إلى السدل ، لولا معرفته بأفضلية السدل ، وبكثرة ملازمة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - له :

1 - حسن أبي داود رقم 745

1 - فتح الملوك ج 3 ص 201
2 - نظر أعلام الترمذي 1 ، 45 - 47 .

روى الإمام أحمد قال : حدثنا عبد الرزاق : قال : أهل مكة يقولون : أخذ ابن جريج الصلاة من عطاء ، وأخذها عطاء من ابن الزبير ، وأخذها ابن الزبير من أبي بكر ، وأخذها أبو بكر من النبي - صلى الله عليه وسلم -¹ ب - أنه إذا ورد تعبير عن صحابي "أن القبض من السنة" ، فلا يدل هذا على التزامه به .

وبناء عليه ، فلا يمكن القول : بأن ابن عباس - مثلاً - كان يلتزم القبض بمجرد قوله - الذي رواه عنه عطاء ، يلتزم بالسند - : إن من سنن أمسليين وضع اليمين على الشمال .

وعدم الالتفات إلى هذا المعنى ، هو الذي جعل بعض العلماء يقولون : إن جواهر الصحابة والتابعين كانت تقبض ، اعتماداً على مثل هذه التعابير ، وعلى بعض صور التطبيقات .

ج - أنه القبض أيضاً من السنة ، ولكنها ليست السنة الأعلى والأفضل ، وهذا لم يعمل بها ابن الزبير ، ولا مشايخ الأمصار في ذلك الزمان ، الذين تقدم ذكرهم ، واللذين قال عن بعضهم قتادة : إذا اجتمع في أربعة ، لم التفت إلى غيرهم ، ولم أبال من خالفهم : الحسن ، وابن المسيب ، وإبراهيم ، وعطاء² ، وجميعهم كان يسدل يديه في الصلاة ، وجميعهم رأى الصحابة ، وبعضهم لازم بيت النبوة ، وهو الحسن ،

الذي كانت أمه مولاة لأم سلمة - رضي الله عنها - ، ورأى بعض الخلفاء الراشدين ، وصلى مع الصحابة في المسجد النبوي في بدايات حياته بالمدينة المنورة³ .

وكذلك سعيد بن المسيب ، الذي رأى الخلفاء الثلاثة : عمر ، وعثمان ، وعليه ، ورأى خلقاً كثيراً من الصحابة ، وكان زوج بنت أبي هريرة - رضي الله عنه - وأعلم الناس بمحبة⁴ ، وأعلم الناس بما مضى عليه عمل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وعمل الصحابة - رضي الله عنهم - . وأدرك عطاء مائتين من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - منهم : أبو هريرة ، وابن عمر ، وجابر ، وابن عباس .⁵ وصلى معهم⁶ .

ومما يدل أيضاً على أن القبض ليس السنة الأعلى :

أ - إجابة الإمام التابعي إبراهيم النخعي - وهو ممن رأى الصحابة - حين سئل عن القبض ، فقال : لا بأس أن يضع اليمين على اليسرى في الصلاة⁷ .

ولفظ (لا بأس) يعبر عن نفي الحرج ، في شيء يتوقع فيه المخالفة للسنة النبعة ، وكذلك قول الإمام مالك في رواية أشهب والمدينين عنه : لا بأس به في الفريضة والنافلة⁸ .

1 - المرجع السابق والجزم 446 - 552 .

2 - المرجع السابق والجزم 205 - 208 .

3 - المرجع السابق والجزم 542 - 544 .

4 - فتح الباري 2 ، 330 ، باب شهر الصوم بالنكاح .

5 - فتح الباري 2 ، ج 3 ، ص 199 .

6 - المنهاج 2 ، ج 75 ، شرح نوها للزواوي ، 1 ، 321 .

1 - مسند الإمام أحمد 1 ، ج 1 ، ص 12 ، شرح أملاك في الصلاة ، ج 6 ، ص 519 .

2 - مسند أملاك في الصلاة ، ج 5 ، ص 545 .

ب - فتوى شيخ الديار المصرية ، الليث بن سعد ، الذي هو من تابعي التابعين : سدل اليدين في الصلاة أحب إلي¹ ، والليث قال عنه الإمام الشافعي : الليث أتبع لأكثر من مالك² .

وعلى كل فالإجابة الثانية تعتبر السدل والقبض من السنة ، قال الحافظ ابن عبد البر : وضع اليمنى على اليسرى ، أو إرسالهما كل ذلك سنة³ . ومعلوم أن ابن عبد البر من أكابر المحدثين ، بل قد أطلق عليه حافظ المغرب ، ولا يمكن أن يدعى أن السدل من السنة ، إلا بنص علمه . وقال الإمام البخاري : إن عليا - رضي الله عنه - وضع كفه على راسه الأيسر في الصلاة ، للاعتماد والاستعانة⁴ .

والاعتماد والاستعانة لا يكونان إلا بعد التطويل والتعب ، وهذا يدل على أنه الخليفة الراشد - رضي الله عنه - كان يرسل يديه في الصلاة ، ويلتزم به .

ومعلوم أن الإمام البخاري أمير المؤمنين في الحديث ، ولا يمكن أن يقول ما يدل على السدل ، إلا وله ما يدل عليه ، قال البخاري : لست أروي حديثاً من حديث الصحابة ، إلا ولي في ذلك أصل أحفظه من كتاب الله وسنة رسول الله ، وما أثبت شيئاً بغير علم قط⁵ .

1 - فتح البك ، ج 3 ص 198 .

2 - السير ج 7 ، 432 .

3 - التلخيص ص 43 .

4 - صحيح البخاري - الفتح - ج 3 ، 87 .

5 - السير ج 10 ص 289 و 305 .

وكل أولئك الأئمة الأجلاء الذين روى عنهم السدل ، كانوا من رواة الأحاديث ، وأئمة الحديث - كما قال شعبة بن الحجاج - ما كانوا يأخذون عن الرجل ، حتى ينظروا إلى صلاته ، وهيبته ، وسمته ، وأخذ الرواية عنهم يدل على موافقة صلاحهم للسنة .

الأحاديث المعارضة :

لا يوجد في الأحاديث الدالة على القبض ، ما يعارض الإجابة السابقة ، التي ترى سنية السدل والقبض ، وتفضيل السدل :

1 - فحديث وائل بن حجر في صحيح مسلم : ((أنه رأى النبي - صلى الله عليه وسلم - رفع يديه حين دخل في الصلاة ، كبر ، ثم التحف ثوبه ، ثم وضع يده اليمنى على اليسرى)) لا يدل على ملازمته - صلى الله عليه وسلم - للقبض ، بل يدل على مشروعية القبض ، وجواز فعله ، لا سيما إذا عرفنا أن وائل بن حجر - رضي الله عنه - من سكان اليمن ، ولم يكن من الملازمين لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وإنما أتاه مرثين ، وكانت الصفوف الأولى في الصلاة للمهاجرين والأنصار ، بخلاف سيدنا أبي بكر الصديق ، وسيدنا علي - رضي الله عنهما - اللذين كانا من المقدمين في الصفوف ، وبخلاف أبي حميد وأصحابه ، الذين لم يفارقوا النبي - صلى الله عليه وسلم - منذ صاحبه ، وبخلاف ابن الزبير ، الذي كان من المترددين على بيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وعلى بيت

1 - مقدمة تلخيص حجر ، بحث عن عادل أحمد ، وعلي محمد ص 41 .

جده أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - .

ومعلوم أن من كان أكثر متابعة ، كان أعلم باختلاف الأحوال ، وأعلم بأكثر ما كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يطبقه ، ويواظب عليه .

وما قيل في حديث وائل ، يقال في حديث الحارث بن عصف ، ((مهما رأيت شيئا فنسبته ، فإن لم أنس ، أني رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - واضعا يده اليمنى على اليسرى في الصلاة)) . ويقال أيضا في حديث هلب عن أبيه ((رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - واضعا يمينه على شماله في الصلاة)) فإنهما لا يدلان على ملازمته - صلى الله عليه وسلم - للقبض ، بل يدلان على مشروعية القبض وجواز الفعل .

2 - ومثلها حديث جابر : ((مر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - برجل وهو يصلي ، وقد وضع يده اليسرى على اليمنى ، فانتزعها ، ووضع اليمنى على اليسرى)) فإنه يدل على الهيئة الشرعية للقبض لمن فعل القبض ، فهو تصويب للهيئة ، ولا يدل على الملازمة .

3 - وكذلك حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - : ((رأي النبي - صلى الله عليه وسلم - قد وضعت شمالي على يميني في الصلاة ، فأخذ بيمينتي ، فوضعتها على شمالي)) يدل على تصويب هيئة القبض ، ولا يدل على تفضيله .

4 - أما حديث البخاري عن سهل بن سعد - رضي الله عنه - قال ((كان الناس يؤمرون : أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه في الصلاة)) فالجواب عنه بأحد جوابين :

- الجواب الأول : أن الأمر لم يكن للقبض في حد ذاته ، بل لتصويب الهيئة لمن فعل القبض ، قال ابن حجر : قد ورد في منن أبي داود ، والنسائي ، وصحيح ابن السكن ، شيء يستأنس به على تعيين الأمر والمأمور ، فروي عن ابن مسعود قال : ((رأي النبي - صلى الله عليه وسلم - واضعا يدي اليسرى على يدي اليمنى ، فزعاها ، ووضع اليمنى على اليسرى))¹

وقد تقدم أن أثر ابن مسعود - رضي الله عنه - هذا ، يدل على تصويب هيئة القبض ، ولا يدل على ملازمته له .

- الجواب الثاني : أن الأمر لم يكن للقبض في حد ذاته ، بل باعتباره وسيلة للراحة ، قال الإمام الأوزاعي : إنما أمروا بالاعتماد إشفافا عليهم : لأفهم كانوا يطولون القيام ، فكان ينزل الدم إلى رؤوس أصابعهم ، إذا أرسلوا ، فقليل لهم : إذا اعتمدتم لا حرج عليكم² .

ويؤكد هذه الإجابة :

أ - أنه سهل بن سعد - رضي الله عنه - راوي حديث ((كان الناس

1 فتح الباري 2 ، 279 .

2 - إكمال المعجم .

يؤمرون...)) لم يعترض على أبي حميد ، حين وصف لهم صلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، ولم يذكر لهم فيها القبض ، ووصف أبي حميد كان على سبيل الحصر ، وفي مقام التحدي ، لسهل وغيره من الصحابة .

ب - أن التعبير بـ ((كان الناس يؤمرون)) يوحي بأن الصحابة لم يتبعوا الرسول - صلى الله عليه وسلم - في القبض ، فاحتاج أن يكرر الأمر لهم به . وهذا لا ينبغي أن يظن بالصحابة ، بل الظن بهم أنهم يصلون كما يصلي ، ويفعلون كما يفعل ((صلوا كما رأيتموني أصلي)) ، ولهذا لما خلع - صلى الله عليه وسلم - نعليه في الصلاة ، خلع الصحابة نعالهم . قال عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - إنما فعل ، كما رأيناه - صلى الله عليه وسلم يفعل ¹ .

أما أوامر الراحة والنواهي عن التعب ، فقد تتكرر منه - صلى الله عليه وسلم - ، وقد يقع من الصحابة ما ظاهره عدم الانتهاء ، عما طولبوا به من الراحة ، كما جاء في مواصلة الصيام ، مع فيه - صلى الله عليه وسلم - عن الوصال ، ولما أبي الصحابة أن ينتهوا عن الوصال ، وأصلهم يومًا ، ثم يومًا ، ثم رأوا الهلال ، فقال : لو تأخر لزدتكم ، كالتنكيل لهم ، حين أبوا أن ينتهوا ² .

ج - ما رواه ابن حزم عن الخليفة الراشد سيدنا علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - أنه كان إذا طول في الصلاة ، يمسك بيده اليمنى ذراعه اليسرى في أصل الكف ¹ .

وتعني هذه الرواية :

- صحة تفسير الإمام الأوزاعي السابق ، فالخليفة الراشد كان يلتجئ إلى القبض ، إذا طول القيام للاستراحة ، والصحابة أدركوا الناس بكلام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وأعلم الناس بمضمون أوامره .
- أن القبض ليس السنة الأفضل ، التي كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يلتزم بها ، وإلا لواضب عليها الخليفة الراشد .

د - أن الإمام البخاري راوي حديث سهل ((كان الناس يؤمرون...)) ، أدخل وضع اليد على اليد في الصلاة في (كتاب العمل في الصلاة) ، الذي يبحث في الأعمال الخارجة عن الصلاة ، التي تعمل فيها ، كوضع القلنسوة في الصلاة ورفعها ، وتحريك المأموم من الشمال إلى اليمين ، وكالتصفيق في الصلاة ، وكالتكوص فيها ، وكمسح الحصى في الصلاة ، وكبسط الثوب فيها للحر ، وكالغمز باليد ، وكالختق ، والبزق ، والتفال ... ² .

1 - صحيح لما لك ، ج 3 ص 163

2 - قبل الاوطار ، ج 4 ص 244 ، والله كرامة الوصال .

1 - الخس ، ج 4 ص 113 .

2 - نظر صحيح لبحري ، فتح الباري - ج 3 ص 87 ، وله 1198-1223 ، كتاب العمل في الصلاة .

وإدخال الإمام البخاري القبض في (كتاب العمل) في باب (استعانة اليد في الصلاة) دليل على أن الأمر لم يكن للقبض في حذ ذاته ، بل باعتباره وسيلة للراحة ، ولهذا جعله من الأعمال الخارجة عن الصلاة ، كوضع القلنسوة ، وبسط الثوب في الصلاة ، وبوب له بباب استعانة اليد في الصلاة .

وهذا دليل على أنه حين جعل القبض في صفة الصلاة أولاً يقصد به الصفة العارضة والطارئة ، التي تدفع ما يؤدي المصلي من التعب ، وتعينه على دوام خشوعه المطلوب في الصلاة ، فهي من أمر الصلاة . قال ابن حجر : معلق على ما جاء في صحيح البخاري في ((باب استعانة اليد في الصلاة ، إذا كان من أمر الصلاة)) والذي جاء فيه : (يستعين الرجل في صلاته من جسده بما يشاء ، ووضع أبو إسحاق قلنسوته في الصلاة ، ورفعها ، ووضع علي - رضي الله عنه - كفه على رصغه الأيسر) قال : ظاهر هذه الآثار يخالف الترجمة ، لأنها مقيدة بما إذا كان العمل من أمر الصلاة ، وهي مطلقة ، وكأن المصنف أشار إلى أن إطلاقها مقيد بما ذكر ، ليخرج العبث ، ويمكن أن يقال : لها تعلق بالصلاة ، لأن دفع ما يؤدي المصلي (أي من التعب) يعين على دوام خشوعه المطلوب في الصلاة ¹ ، أي فكأنها من صفة الصلاة ، ولهذا أدخل البخاري القبض في صفات الصلاة ، كما أدخل رفع البصر إلى مشاهدة الكشف كرزية جهنم في أبواب صفة الصلاة ،

1 - فتح الباري ج 3 ص 88 .

وكذلك التفات أبي بكر إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو في صلاته ¹ .

هـ - أن الإمام الأوزاعي وعطاء قالوا عن القبض : من شاء فعل ، ومن شاء ترك ² . ويعني قولهما أن القبض ليس من أفعال الصلاة ، لأن أفعال الصلاة إنما هي فرض ، أو سنة ، أو مستحب .

ملاحظة :

الإجابة الثانية تدل على أن التعبير بلفظ السنة في القبض ، الذي أطلقه بعض الصحابة ، ومنهم سيدنا - علي كرم الله وجهه - لا يقصد به السنة ، التي يطلب فعلها من الجميع ، وإنما يقصد به طريقة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حين يطول ويتعب في الصلاة ، فهو كجلسة الاستراحة ، التي فعلها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في آخر حياته ، بسبب ضعف الكبر ، والتي قال عنها ابن عمر : إنها ليست من سنن الصلاة . قال المغيرة ابن حاكم : إنه رأى عبد الله بن عمر ، يرجع في سجدتين في الصلاة على صدور قديمة (أي جلسة الاستراحة) ، فلما انصرف ، ذكرت ذلك له ، فقال : إنها ليست من سنة الصلاة ، إنما أفعال ذلك من أجل أن أشتكي ³ . وروى المنذر عن النعمان بن أبي العباس قال : أدركت غير واحد من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم ، فكان إذا

1 - نظر صحيح البخاري أبواب صفة الصلاة

2 - المعجم ج 2 ص 75 قبل الأوطار ج 2 ص 208

3 - أحكام الأحكام ج 1 ص 207

رفع رأسه من السجدة في أول ركعة وفي الثالثة ، قام كما هو ،
ولم يجلس² .

الإجابة الثالثة¹

أن يقال ليس في الأحاديث المثبتة للقبض ، والمصرحة بفعله حديث صحيح ، إلا حديث سهل بن سعد : ((كان الناس يؤمرون : أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعيه في الصلاة)) ، وقد تقدم بيان معناه قريبا في الإجابة الثانية ، وأن الأمر فيه لم يكن للقبض في حد ذاته ، بل باعتباره وسيلة للراحة :

1 - فحديث وائل بن حجر ، في صحيح مسلم وغيره ، فيه :

أ - اضطراب في الإسناد ، وحتى يكون هذا المعنى مفهوماً للجميع ، لا بد من بيان معنى الاضطراب ، والتمثيل له :

معنى الاضطراب :

يقصد بالاضطراب عموماً عند أهل الحديث : أن يختلف زواي الحديث في الحديث ، فيرويه مرة على وجه ، ومرة أخرى على وجه آخر مخالف للوجه الأول .

ويقصد بالاضطراب في السند الاختلاف فيه ، بأن يأتي في رواية موصولة ، وفي رواية أخرى مرسلة غير موصولة ، وفي رواية يثبت راز ، وفي رواية أخرى يحذفه² .

ومثاله حديث سيدنا أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - الذي قال فيه :

1 - هذه الإجابة يقولها العلامة محمد الشافعي ، والعلامة محمد عبد مكي في إمامه

2 - يروى الحديث في نسخة الفهرست العراقي ، ج 1 ص 240 ، فيريب التواتر ، ص 233 وما بعده

((يا رسول الله ، أراك شيت ! قال : شيتني هود وأخواتها))¹ فقد قال عنه الدارقطني : هذا مضطرب ، فإنه لم يرو إلا من طريق أبي إسحاق ، وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أرجح ، فمنهم من رواه مرسلاً ، ومنهم من رواه موصولاً ، ومنهم من جعله في مسند أبي بكر الصديق ، ومنهم من جعله في مسند سعد ، ومنهم من جعله في مسند عائشة ، وغير ذلك² .

بيان الاضطراب في حديث وائل :

روى حديث سيدنا وائل - رضي الله عنه - بأسانيد مضطربة :

- ففي صحيح مسلم حدثنا همام ، حدثنا محمد بن ححادة ، حدثني عبد الجبار بن وائل عن علقمة بن وائل ومولى لهم أنهما حدثاه عن أبيه وائل³ .
- وفي سنن أبي داود : حدثنا محمد بن ححادة حدثني عبد الجبار بن وائل ،

قال : كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي ، فحدثني وائل بن علقمة ...⁴

- وفي سنن أبي داود أيضاً : حدثنا المسعودي ، حدثنا عبد الجبار بن وائل حدثني أهل بيتي عن أبي⁵ .

وأهل بيته - كما قال المنثري - مجهولون⁶ .

- وفي سنن أبي داود كذلك : عن الحسن بن عبيد الله النخعي عن عبد

الجبار بن وائل عن أبيه¹

فهذه الأحاديث رويت من طريق عبد الجبار بن وائل ، وقد اختلف عليه فيه ، فمنهم من رواه عنه عن أبيه ، ومنهم من رواه عنه عن أخيه ومولى لهم عن أبيه ، ومنهم من رواه عنه عن أهل بيته عن أبيه ، ومنهم من رواه عنه عن وائل بن علقمة .

وهذا يدل على عدم الضبط ، ولا يتصور الضبط في الشخص ، إذا تعددت روايته للشيء نفسه ، لأن هذا التعدد ضرب من التناقض ، فهو مرة يقول : أخذت هذه المعلومة من أبي ، ومرة يقول : أخذتها من أخي ومولى ، ومرة من ابن أخي ، ومرة من أهل بيتي .

ولهذا لم يورد البخاري في صحيحه هذا الحديث ، بل انفرد به مسلم ، ومعروف تقدم الإمام البخاري على الإمام مسلم في معرفة علل الحديث ، ورجوع الإمام مسلم للإمام البخاري فيها ، قال أبو أحمد حاكم بن حمدون القصار : سمعت مسلم بن الحجاج ، وجاء إلى البخاري ، فقبل بين عينيه ، وقال : دعني أقبل رجلك ، ثم قال : حدثك محمد بن سلام ، حدثنا محمد

بن يزيد الخزازي ، أخبرنا ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في كفارة المجلس ، فما علمته ؟ قال محمد بن إسماعيل : هذا حديث مليح ، ولا أعلم في الدنيا غير هذا الحديث الواحد في هذا الباب ، إلا أنه معلول ، حدثنا به موسى بن

1 - رقم 3297

2 - تعريب إمامي ، ص 236

3 - صحيح مسلم - النووي - ج 4 ص 96 باب وضع يده اليمنى على اليسرى

4 - سنن أبي داود رقم 719 ، باب رفع اليدين في الصلاة

5 - رقم 720 والاستدلال بهذا الحديث ، والذي بعده ، على أن وائلاً ذكر كمن جاء في حديث رقم 719

6 - حديث المسعودي ج 2 ص 292

إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا سهيل عن عون بن عبد الله قوله . قال محمد وهذا أولى ، فإنه لا يذكر موسى بن عقبة سمع من سهيل ، فقال له مسلم : لا يفيضك إلا حاسد ، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك ¹ .

عود لحديث وائل :

وقد روى النسائي ، وابن خزيمة ، حديث وائل بن عاصم بن كليب الجرمي عن أبيه عن وائل ، قال الذهبي : عاصم بن كليب مرجئ ² . وقال ابن حجر : إن أبا داود قال : عاصم بن كليب عن أبيه عن جده ليس بشيء ³ . وقال يحيى القحطان : ما وجدت رجلا اسمه عاصم ، إلا وجدته رديء الحفظ ⁴ .

ب - انقطاع في السند :

1 - ففي رواية مسلم : عبد الجبار عن أخيه علقمة عن أبيه ، وعلقمة في القول الصحيح لم يسمع من أبيه :

- قال ابن حجر والذهبي : علقمة لم يسمع من أبيه ⁵ .

- قال النووي : رواية علقمة عن أبيه وائل مرسلة ⁶ .

1 - السراج 10 ص 301

2 - لبراة 2 ، ص 356 رقم 4064

3 - الإسماعيل 2 ، 155 عند ترجمة هيب ، جد عاصم بن كليب

4 - سيرت 2 ، 357 رقم 4068

5 - تقریب التهذيب ج 1 ص 409 المبر 3 ، 108 رقم 5761

6 - حديث لاسم ، 1 ، 343

- قال ابن حبان في تنقيته : مات أبوه وهو في بطن أمه ¹ .

- قال الترمذي في كتاب العلل الكبرى : سألت البخاري : هل سمع علقمة من أبيه وائل ؟ فقال : إن علقمة ولد بعد موت أبيه بستة أشهر ، ومثل قولهم قال يحيى بن معين ² .

ويحيى بن معين لا يقاس به أحد في علم الرجال ، فقوله مقدم على قول غيره ، قال ابن المديني : انتهى علم الناس إلى يحيى بن معين ، وقال الإمام أحمد بن حنبل : يحيى بن معين أعلمنا بالرجال ³ .

فما جاء في بعض الروايات عن علقمة من قوله (حدثني أبي) فمن عدم ضبط بعض الرواة .

2 - وفي سنن أبي داود : عن عبد الجبار عن أبيه ، وعبد الجبار لم يسمع من أبيه ، كما قال المنذري ⁴ .

ج - فيه مجهولون في بعض الروايات ، ففي أبي داود عن عبد الجبار عن أهل بيتي ، وأهل بيته مجهولون ، كما قال المنذري ⁵ .

وفي السنن أيضا عن عبد الجبار عن وائل بن علقمة ، ووائل مجهول ⁶ .

1 - نقل عن كراهه القمص للشمطي ، ص 31

2 - السراج 2 ص 573 المبر 3 ، 108

3 - تهذيب التهذيب ج 9 ص 300 ، قيل لأوصاف 2 ، 300

4 - سيرة المعمر ج 2 ص 292

5 - إجماع السائق - نفس المكان

6 - كراهه القمص - ص 31

وفي صحيح مسلم : عبد الحبار عن علقمة ومولى . والمولى مجهول ¹ .
 د - فيه منكرات في روايات أخرى ، فقد رواه ابن خزيمة من طريق مؤمل
 بن إسماعيل عن سفيان عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر .
 ومؤمل قال عنه البخاري : منكر الحديث . وقال : كل من قلت فيه منكر
 الحديث ، فلا تحمل الرواية عنه . وقال يعقوب : يروي المتأخرين من الثقات
 شيوخته ² .

هـ - فيه من هو ضعيف الحفظ ، فمؤمل السابق ذكره ، قال عنه أبو
 حاتم ، والساجي ، وأبو زرعة ، وابن سعد ، والدارقطني : كثير الخطأ .
 وقال الساجي : له أوهام يطول ذكرها . وقال محمد بن نصر المروزي :
 كان سيء الحفظ ، كثير الغلط ³ .

وهمام بن يحيى في صحيح مسلم : قال عنه أبو حاتم : في حفظه شيء ،
 وقال الإمام أحمد : ما رأيت يحيى أسوأ رأياً في أحد منه في حجاج ، وابن
 اسحاق ، وهمام . وقال يزيد بن ربيع ، لا يساوى شيئاً .

وقال عمرو بن علي : كان يحيى لا يرضى حفظه ، ولا كتابه ، ولا يحدث
 عنه . وقال عفان : كان همام لا يكاد يرجع إلى كتابه ، ولا يتطرق فيه ،
 وكان يخالف ، فلا يرجع إلى كتابه ، وكان يكره ذلك . قال : ثم رجع

1 - كراهة القصر في التقييد ، ص 31 .

2 - البرهان ، ج 1 ص 6 و ج 4 ص 229 ، نصب التهذيب ، ج 8 ص 437 .

3 - البرهان ، ج 4 ص 228 - 229 ، نصب التهذيب ، ج 8 ص 436 - 437 .

بعد ، فنظر في كتبه ، فقال : يا عفان ، كنا لخطئ كثيراً ، فنستغفر الله ¹ .
 و - فيه من كان يغلو في التشيع ، فمحمد بن جحادة في صحيح مسلم
 وغيره ، كان يغلو في التشيع ، كما قال أبو عوانة الوضاح ² .
 النتيجة : أن الطريق إلى وائل بن حجر لم تصح ، لأن فيها اضطراباً ،
 وانقطاعاً ، ومجهولين ، وضعاف الحديث ، ومنكر الحديث ، وسيء
 الاعتقاد ، ولهذا لم يوردها البخاري في صحيحه .

2 - وحديث ابن مسعود - رضي الله عنه - من طريق هشيم بن بشير
 عن الحجاج بن أبي زينب عن أبي عثمان النهدي عن ابن مسعود :
 ((أنه كان يصلي ، فوضع يده اليسرى على اليمنى ، فراه النبي - صلى
 الله عليه وسلم - ، فوضع يده اليمنى على اليسرى)) ³ فيه :

* الحجاج بن أبي زينب ، قال عنه ابن المديني ، والسائي ، وأحمد ، إنه
 ضعيف . وقال الدارقطني : ليس هو بقوي ولا حافظ . وقال ابن حجر
 يخطئ .

* هشيم بن بشير كثير التدليس والإرسال الخفي .

ذكر الحاكم أن أصحاب هشيم اتفقوا على أن لا يأخذوا عنه تدليساً ،
 ففطن لذلك ، فجعل يقول في كل حديث يذكره : حدثنا حصين وبغيرة ،
 فلما فرغ قال : هل دلست لكم اليوم ؟ قالوا : لا . قال : لم أسمع من

1 - الترمذ ، ج 4 ص 308 - 309 رقم 9253 .

2 - المرجع السابق ، ج 3 ص 498 .

3 - أبو داود رقم 751 .

مغيرة بما ذكرت حرفاً ، وإنما قلت : حدثني حصين ، وهو مسموع لي ،
وأما مغيرة فغير مسموع لي ¹ .

وفي بعض الأسانيد عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي ضعيف بالاتفاق ، وقال
أبو طالب : سألت عنه أحمد بن حنبل ، فقال : ليس بشيء ، منكر الحديث
، وقال يحيى مترك ² .

ومع ضعف سند الحديث فإن متنه لا يصح ، لأن ابن مسعود من كبار
المهاجرين ، فلا يصح أن يجهل هيئة فعل من أفعال الصلاة ، التي يتكرو
اقتداره فيها بالنبي - صلى الله عليه وسلم - خمس مرات كل يوم ، لو
كان الفعل من هيئتها ³ .

3 - حديث هلب الطائي :

جاء في الترمذي : حدثنا قتيبة حدثنا أبو الأحوص عن سماك بن
حرب عن قبيصة بن هلب عن أبيه قال : ((كان رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - يؤمننا ، فيأخذ شماله بيمينه)) ⁴

وسند هذا الحديث فيه :

- سماك بن حرب ، قال عنه سفيان الثوري ويعقوب : ليس من المثبتين .
وضعه ابن المبارك ، وشعبة ، وشيبة ، وسفيان ، وصاح ، وقال النسائي :

1 - الميزان ، ج 1 ص 462 ، تقريب التهذيب ، ج 1 ص 106 ، قديم التهذيب ، ج 9 ص 66 - 69

2 - التبرك ، ج 2 ص 548

3 - كراهية الفجر ص 37

4 - الترمذي - معارضة - ج 2 ص 53 ، باب ما جاء في وضع اليدين على اتصال في الصلاة .

إذا انفرد بأصل لم يكن حجة ، لأنه كان يلحق فيتلحق ، وقد انفرد بهذا
الحبر . وقال ابن خراش : فيه لين . وقال ابن عمارة : كان يغلط ،
ويختلفون في حديثه ، وقال ابن حبان : كان يخطئ كثيراً ¹ .

- قبيصة قال عنه في التهذيب : قال النسائي ، وابن المديني : مجهول لم يرو
عنه غير سماك . وانفراد سماك بالرواية عنه يصير قبيصة مجهول العين ² ،
والصحيح عند علماء الحديث أن لا يقبل حديث مجهول العين ، وقول من
قال : إن زكاه أحد من الأئمة قبل ، قول ضعيف ³ .

وقول الترمذي بعد روايته لهذا الحديث : إن إسناده حسن ، لا يغير من
الأمر شيئاً ، لأن ابن الصلاح قال : إن الترمذي عرف الحسن ، ألا
يكون في إسناده من يتهم بالكذب ، ولا يكون شاذاً ⁴ ، وعدم وجود
الكذابين ، وعدم وجود الشذوذ ، لا ينفي وجود الضعفاء .

وكذلك قوله : ((والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي -
صلى الله عليه وسلم - والتابعين)) لا يؤثر ، لما تقدم من أنه مخالف
لقول مجاهد ، وسعيد بن جبير ، والأمام الإوزاعي ، والإمام مالك ، وقوهم
مقدم على قوله : لأن الأولين عاصروا الصحابة ، والثالث عاصر أبناءهم ،
والرابع عاصر التابعين . وليس من وراء كمن سمياً ، ومخالف لعمل أهل

1 - عون المعبود ، ج 2 ص 326 ، لقوله الفصل ، ص 5 ، الميزان ، ج 2 ص 232 - 234 ، قديم التهذيب ، ج 3 ص

518 - 517

2 - قديم التهذيب ، ج 6 ص 481 ، عون المعبود ، ج 2 ص 326 ، القون - الفصل ، ص 5 .

3 - تقريب الراي ، ص 278

4 - المرجع السابق ، ص 134 .

المدينة ، وما يدل عليه كلام الإمام البخاري في صحيحه .

4 - حديث علي - كرم الله وجهه - أنه قال : السنة وضع الكف على الكف في الصلاة ، تحت السرة² ، تقدم حين الحديث عن الأئمة المسدلين أنه غير صحيح .

5 - حديث أبي هريرة : ((أخذ الأكف على الأكف في الصلاة تحت السرة))³ غير صحيح ؛ لأن في رواه عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي ، قال عنه الإمام أحمد وأبو حاتم : منكر الحديث . وقال ابن معين : ليس بشيء . وقال البخاري : فيه نظر . وقال النووي : هو ضعيف بالاتفاق ، وقال البيهقي : متروك . وقال ابن خزيمة : لا يحتج بحديثه⁴ .

6 - حديث جابر الذي أخرجه الدارقطني والإمام أحمد ((مر - صلى الله عليه وسلم على رجل يصلي ، فوضع شماله على يمينه ، وأخذ يمينه ، فوضعها على شماله)) في سنده :

- عبد الرحمن بن إسحاق ، الذي تقدم أنفا : أنه منكر الحديث ، وليس بشيء .

- الحجاج بن أبي زينب ، ضعفه ابن المديني ، والنسائي ، وأحمد ،

والدارقطني¹ .

- أبو سفيان ، ضعفه ابن معين ، وابن المديني ، وأبو حاتم ، وغيرهم² . وقال ابن معين : لا شيء ، وليس هذا الحديث من مسموعاته من جابر² .

7 - حديث عائشة الذي أخرجه البيهقي والدارقطني عن محمد بن أبان الأنصاري عن عائشة : ((ثلاث من النبوة : تعجيل الإفطار ، وتأخير

السحور ، ووضع اليمنى على اليسرى في الصلاة)) في سنده :

- محمد بن أبان ، قال عنه البخاري : لا يعرف له سماع من عائشة - رضي الله عنها - ، ولهذا قال الحافظ بن حجر عنه : رواه الدارقطني والبيهقي موقوفا على عائشة ، ومنقطع السند³ .

- شجاع بن مخلد له منكرات . وذكره العقيلي في الضعفاء .

- هشيم كان كثير التذليل والإرسال الخفي⁴ .

8 - حديث ابن عباس ((إنا معشر الأنبياء ، أمرنا بأن نمسك بإيماننا عن

تثاقلنا))⁵ في سنده طلحة بن عمرو ، ضعفه ابن معين وغيره . وقال

أحمد والنسائي وابن الجنيذ : متروك الحديث . وقال البخاري وابن

المديني : ليس بشيء .

وقال أبو زوعة : ضعيف . وتكلم فيه أبو حاتم ، والدارقطني ، وابن عدي

1 - الميزان 1 ، 462 .

2 - سيرته ، ج 2 ص 342 . فتاوى التهذيب ، ج 4 ص 119 .

3 - سلفين الخير ، 1 ، 549 .

4 - سيرته 3 ، 454 . فتاوى التهذيب ، 3 ، 601 و 9 ، 66 - 69 : غريب التهذيب 2 ، 269 .

5 - بسند الدارقطني وله 1084 .

2 - أبو داود رقم 752 . باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة .

3 - أبو داود رقم 754 .

4 - عون لمبود ، ج 2 ص 323 . الميزان ، ج 2 ص 548 . شرح لسوري على مسلم ، ج 48 ص 97 . تهذيب التهذيب ، ج 5 ص 49 - 50 .

وكان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثن عنه . قال عبد الرحمن بن مهدي :
خلوت به ، وقلت : ما هذه الأحاديث ؟ فقال : استغفر الله ، وأتوب إليه
منها ، فقلت له : أقعد على مصطبة ، وأخبر الناس . فقال : أخبروهم عني¹ .
9 - حديث الإمام مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق : من كلام النبوة :
«(إذا لم تستح ، فاصنع ما شئت » ووضع اليدين إحداهما على الأخرى
في الصلاة)» في سنده عبد الكريم بن أبي المخارق ضعيف ، لا يختلف أهل
العلم بالحديث في ضعفه ، كما قال ابن عبد البر ، وعن معمر قال في
أيوب بن عبد الكريم أبو أمية غير ثقة ، فلا تحمل عنه . وقال يحيى بن معين :
عبد الكريم ليس بشيء . قال ابن عبد البر : من أجل من جرحه ، أطرحه
أبو العالية ، وأيوب السخيتاني تكلم فيه مع ورعه ، ثم شعبة . والقطان ،
وأحمد بن حنبل ، وعلي بن المديني ، ويحيى بن معين² .
10 - حديث غضيف بن الحارث السكوني ، أو الحارث بن غضيف قال :
«(ما تسيت من الأشياء ، لم أنس رسول الله - صلى الله عليه وسلم
- واضعاً يده اليمنى على يده اليسرى في الصلاة)» فيه .
- اضطراب في السند ، هل راويه غضيف بن الحارث أو الحارث بن
غضيف والصحيح في الرواية أنه غضيف .

1 - البراءة 2 ، 340 ، 342 ، الصحيح 4 ، 115 - 116 ، مع الرواية 1 ، 318
2 - مع مالك ، ج 3 ، ص 192

- اختلاف في صحة غضيف¹ .

11 - حديث معاذ في الطبراني من طريق الخصب بن جحدر أنه قال :
«(كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا قام إلى الصلاة ،
رفع يديه قبل أذنيه ، فإذا كبر أرسلهما » وفي رواية : وربما أخذ الأولى
بالثانية)» في سنده الخصب بن جحدر ، كذبه شعبة ، والقطان ، وابن
معين ، وقال الإمام أحمد : لا يكتب حديثه ، وقال البخاري : كذاب² .
وعلى فرض صحته ، فإنه يدل على ملازمة رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - لإرسال يديه في الصلاة ، وعلى ندرة وقلة القبض عنده .
12 - حديث طاوس عن طريق سليمان بن موسى «(كان رسول الله -
صلى الله عليه وسلم - يضع يده اليمنى على يده اليسرى ، ثم يشد
بيتهما على صدره ، وهو في الصلاة)»³ فيه :
- أنه حديث مرسل ، فطاوس من التابعين ، ولم يذكر من روى عنه .
- سليمان بن موسى مختلف فيه ، قال عنه النسائي : ليس بالقوي في
الحديث ، وفي حديثه شيء . وقال أبو حاتم : في حديثه بعض الاضطراب ،
وقال البخاري : عنده منكر⁴ .
13 - ما أخرجه البيهقي عن روح بن المسيب حدثني عمر بن مالك

1 - الإصابة 3 ، 184 ، معرفة القضاة 43 ، صحيح التهذيب 6 ، 370 ، 371
2 - إسناده 1 ، 653
3 - أبو داود رقم 755
4 - السير ، ج 6 ، ص 236 ، البراءة ، ج 2 ، ص 225

التكري عن أبي الجوزاء عن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ فصل لربك وانحر ﴾¹ قال : ((وضع اليمين على الشمال في الصلاة)) . فيه :

- روح ابن المسيب قال عنه ابن حبان : يروي الموضوعات عن الثقات ، لا تحل الرواية عنه ، وقال ابن عدي : أحاديثه غير محفوظة .

- عمر التكري قال عنه ابن عدي : منكر الحديث عن الثقات ، يسرق الحديث ، وضعفه أبو يعلى الموصلي² .

ومثل أثر ابن عباس أثر علي في عدم الصحة ، وقد تقدم الحديث عنه عند الكلام على سدل سيدنا علي - رضي الله عنه - .

والخلاصة : أنه لا يوجد حديث صحيح يدل على القبض ، ولا يوجد عن الصحابة من نسيه صراحة إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ، قولاً ، أو فعلاً ، أو تقريراً ، بإسناد صحيح³ .

فإن قيل : ما ورد في القبض ، وإن كان فيه مقال ، لكن إذا انضم بعضه إلى بعض ، فلا أقل من أن يكون حسناً ، إذ كثرة الطرق تفيد أن للشيء أصلاً .

فالجواب : أن هذا ما لم يعارض بشيء أقوى ، وقد عارض هذه الأحاديث الضعيفة :

1 - حديث أبي حميد ، الذي تقدم ذكره ، حين ذكر أدلة السدل ، والذي رواه البخاري وغيره .

2 - حديث أبي بكر ، الذي جاء فيه أنه أخذ الصلاة من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وكان أبو بكر يسدل ، كما تقدم بيانه .

3 - عمل الخلفاء الراشدين ، وعشرات الآلاف من الصحابة من أهل المدينة ، وأئمة الأمصار من التابعين في ذلك الزمان .

4 - تصريح أحد أئمة التابعين بتحريم القبض ، وهو مجاهد ، وتشكيكه في مشروعية القبض ، مع رؤيته للصحابة ، وكثرة مخالطته لهم ، وملازمته لابن عباس ، وكثرة تنقلاته وترحاله .

5 - إنكار أحد أئمة السلف والتابعين وهو سعيد بن جبير ، جهاراً على من فعل القبض في المسجد الحرام ، الممتلي بالسلف ، ولم ينكر عليه أحد .

6 - عد الإمام البخاري في صحيحه القبض من الأعمال الخارجة عن الصلاة ، كوضع القلنسوة ، وبسط الثوب لشدة الحر .

7 - اقتصار الإمام البخاري على أثر علي في وضع اليد على اليد ، ولو كان فيه حديث صحيح عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه وضع يده على يده¹ ، لاستدل به ، والإمام البخاري أكثر الناس علماً بالحديث ، وأعظمهم معرفة بالسنن :

1 - عبادة الكوفة 2

2 - إجماع النقي ، الجزء 2 ص 61 .

3 - انظر في هذا كتاب كراهة القبض للشيخاني ، وكذلك القول بالفعل لابن عابد .

1 - وحديث : « كان الناس يزعمون » قد سبق بيانه معناه .

الفهرست

الصفحة	الموضوع
3	مقدمة
5	تمهيد : مصطلحات البحث
5	معنى السنة
13	أقسام السنة
16	عمل أهل المدينة
16	معناه
21	أنواعه
22	حجته
27	المبحث الأول : سدل اليمين في الصلاة
29	المطلب الأول : الخلفاء والأئمة القاتلون بالسدل
29	1 - الخليفة الراشد : أبو بكر الصديق
30	2 - الخليفة الراشد : علي بن أبي طالب
34	3 - الخليفة الراشد : عبد الله بن الزبير
35	4 - الإمام : سعيد بن المسيب
36	5 - الإمام : الحسن البصري

- قال محمد بن إسحاق بن خزيمة : ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وأحفظ له من محمد بن إسماعيل .

- قال الإمام مسلم صاحب الصحيح للخاري : دعني أقبل رحلك ، يا أستاذ الأستاذين ، وسيد المحدثين ، وطيب الحديث في علله .

- وقال الترمذي : لم أر بالعراق ، ولا بخراسان في معنى العلل ، والتاريخ ، ومعرفة الأسانيد ، أعلم من محمد بن إسماعيل .

- وقال أبو عمرو أحمد بن نصر الخفاف : محمد بن إسماعيل أعلم الناس في الحديث ، من : إسحاق بن راهويه ، وأحمد بن حنبل ، وغيرهما ، بعشرين درجة¹ .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله ، وصحبه وسلم في كل وقت وحين : صلاة دائمة متلازمة إلى يوم الدين .

كان الفراغ من كتابة هذا البحث عند الساعة الحادية عشر ونصف صباحا 29 . 04 . 2006 م في بلاد تاجوراء ، التي هي إحدى ضواحي طرابلس الغرب . جعله الله خالصا لوجهه الكريم ، ونفعني به ونفع به جميع المسلمين ، يوم لا يتفع مال ولا بنون ، إلا من أتى الله بقلب سليم .

الصفحة	الموضوع
71	المطلب الثاني : الإجابة عنها
71	الجواب الأول
79	الجواب الثاني
91	الجواب الثالث

الصفحة	الموضوع
36	6 - الإمام : مجاهد بن جبر
37	7 - الإمام : سعيد بن جبير
38	8 - الإمام : عطاء بن أبي رباح
49	9 - الإمام : إبراهيم النخعي
49	10 - الإمام : ابن جريج
40	11 - الإمام : محمد بن سيرين
40	12 - الإمام : عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهم
40	13 - الإمام : الباقر
41	14 - الإمام : الليث بن سعد
41	15 - الإمام : مالك بن أنس
42	16 - الإمام : البخاري صاحب الصحيح
46	المطلب الثاني : أدلة السدل
46	الدليل الأول : الحديث
49	الدليل الثاني : عمل أهل المدينة خصوصا
60	الدليل الثالث : عمل الصحابة عموما
67	المبحث الثاني : الأحاديث المثبتة للقبض
69	المطلب الأول : بيان الأحاديث

مطابع الشركة العامة للتوزيع والطباعة / سيماء

